



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

الموضوع :

دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية -

تحت إشراف الأستاذ:

زكريا دمدوم

إعداد الطالبات :

- دنيا قعري

- عفاف فقيري

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الوادي	استاذ محاضر ب	رضا زهواني
مشرفا	جامعة الوادي	استاذ محاضر ب	زكرياء دمدوم
مناقشا	جامعة الوادي	استاذ محاضر أ	لزهرة عزة
مناقشا	جامعة الوادي	استاذ محاضر ب	لعيدي مهوات

الموسم الجامعي : 2015-2016.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب ۱۴۱۷

دعاء

يارب... لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا... ولا نصاب باليأس إذا فشلنا، بل ذكرنا دائما بأن

الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح .

يارب... إذا أعطيتنا نجاحا، فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

يارب... ساعدنا في أن نقول كلمة الحق في وجه الأعداء ولا نقول كلمة باطلة تكسب الضعفاء.

يارب... علمنا أن التسامح هو أكبر قوة، وأن حب الانتقام هو أول مظاهر العنف .

يارب... إذا جردتنا من المال أترك لنا الأمل .

يارب... إذا جردتنا من النجاح أترك لنا قوة العناد حتى نتغلب على الفشل، وإذا

جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان .

يارب... إذا أساءنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار وإذا أساء إلينا الناس أعطني شجاعة

العفو.

آمين

الإهداء

قال تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أوصانا الله عز وجل بهما برا وإحسانا وربط طاعته بطاعتها

إلى التي يعجز لساني بذكرها وإلى النبراس الذي ينير دربي والوالدين الكريمين

أمي "مريم" حفضها الله

وأبي "جمال" أطال الله في عمره

وجزاهما عني كل خير

إلى أميراتي وزهرات قلبي أخواتي العزيزات: خديجة، ریحانة، أماني، ريان

إلى الذي وضعته تاج فوق رأسي أخي الغالي: أحمد ياسين

إلى كل الأهل والأقارب كل باسمه وإلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى جدتي بشيرة أطال الله في عمرها وإلى جدي مبارك رحمه الله تعالى وأنعمه الله في جنة النعيم

وإلى كل الأخوال والأعمام خاصة خالي العزيز بشير وخالتي الحنونة يسمينة وعمتي الغالية مريم

إلى الوجوه المفعم بالبراءة إلى بسمت البيت مبارك ووقصي وأنوار ومحمد علي

إلى كل من قاسمني جهد وعناء هذا العمل صديقتي العزيزة عفاف وفقها الله

وأهداء خاص إلى رفيقة دربي إيمان هببة ورجاء بوسعدية وصديقتي العزيزة طاقية وفقه الله

وإلى الأمة العربية والإسلامية

إلى كل مواطن مخلص يهدف إلى رفع شأن أمته العربية والإسلامية

إلى كل فرد يخطط لتحقيق أهدافه والاستمتاع بحياته

والعطري وريحانة كل زميل وزميلة عرفته في دفعة تدقيق محاسبي 2016

دنيا

الإهداء

بسم الخلاق العليم وبسم رسوله الكريم، السيراج المنير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه

أجمعين وبسم الصبر الجميل

اهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من احمل اسمه بكل افتخار... إلى من يرتعش قلبي لذكره... إلى روح أبي الطاهرة راجيا من الله أن يعيدني
برحمته الواسعة ويسكنه جوار رسوله الكريم " حشاني".

إلى أول اسم تلفضته شفاهي... إلى من روتني من ينبوع حنانها... إلى من علمني مكافحة صعاب
الحياة... إلى بلسم جروحي، ضياء دربي، مرشد طريقي... إلى التي لو أفنيت عمري ما أوفيتها
حقها... إلى أنبل واعطف وارق أم في الوجود... أُمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها وشفأها "
بشيرة"

إلى من وضعتهم تاج فوق رأسي وبوجودهم أكتسب قوة ، إخوتي الأعزاء: "عبد الله، محمد
الصالح"

إلى من نشأت بينهم وكبرت مع حبهم، ورود حياتي أخواتي: " وحيدة، مبروكة، فوزية، سميحة،
بشرى "، إلى شعلة الذكاء والنور اختي "إسراء"

إلى من أرى التفاؤل بعينهم وسعادة في ضحكهم إلى الوجوه المفعمة بالبراءة إلى بسمت البيت
"وصال، آية الرحمان، لجين، سمية، ياسر، محمد السلام"

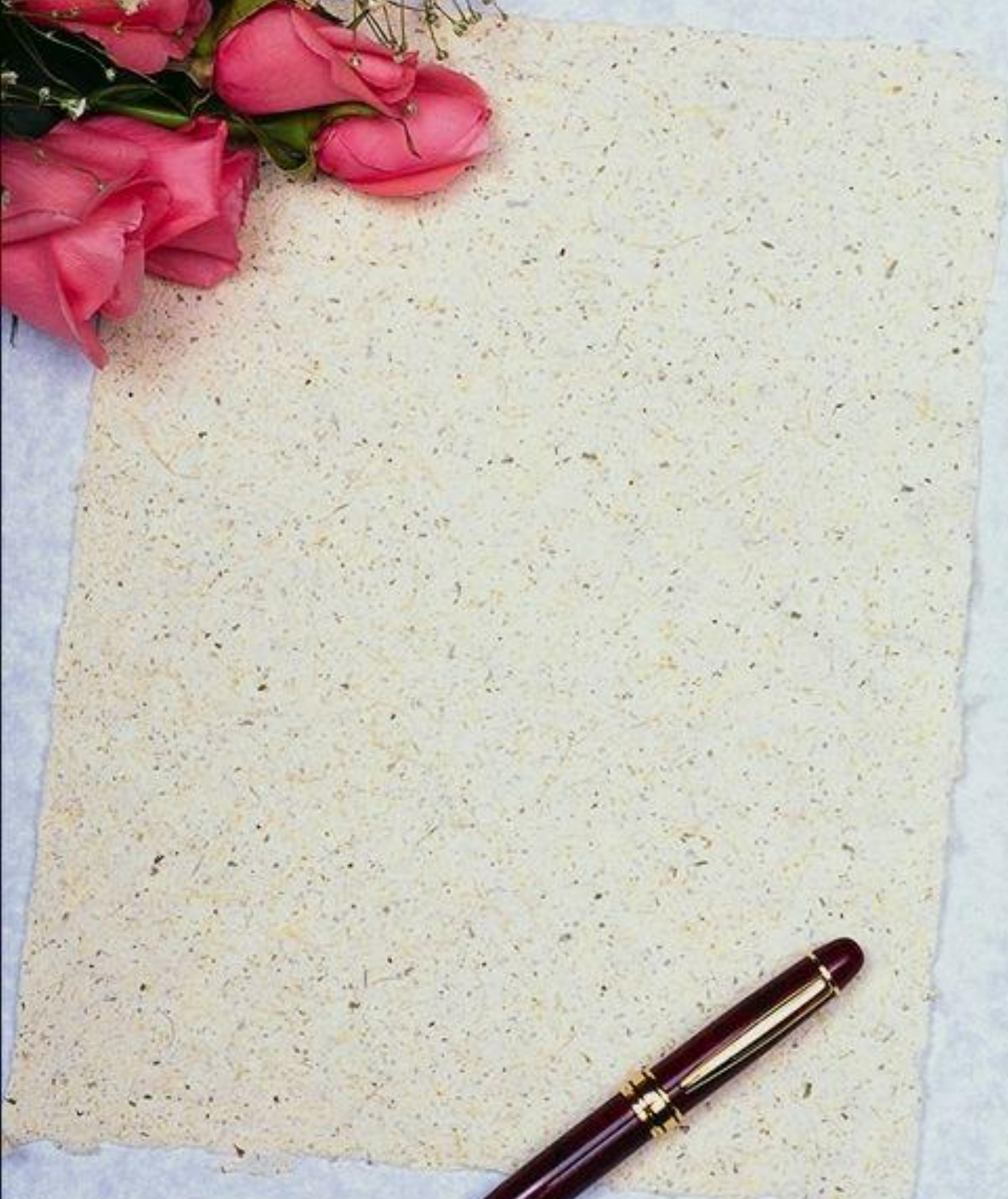
إلى جدتي الغالية أبقاك الله أمد الدهر وإلى كل أعمامي وأخوالي وخالاتي وخاصة شهرة زاد
وإلى كل عائلة جميل وخاصة طارق

إلى توأم روحي إلى من أحببني بدون مقابل إلى أختي التي لم تلدها أُمي "إشراق"
إلى من جمعني بهم القدر عبر طيات الحياة إلى كل الصديقات خاصة "ليلي، عائشة، زينب،
سهام، حدي، حدودي،"

إلى من قاسمتني ثمرة هذا الجهد صديقتي الحنونة "دنيا" وفقها الله
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بالقدر القليل إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم
هذه الصفحة

إلى كل طلبة تدقيق محاسبي دفعة 2016

عفاف



سيرة وأثر في



الحمد لله علام الغيوب الذي بذكره تطمئن القلوب فهو أعز مطلوب وأشرف مرغوب والحمد لله الذي
كان لنا عوناً معيناً وحافظاً نصيراً وما توفيقنا إلا من الله رب العالمين .

إلى كل من مرّاني جاهلاً فعلمي ومرّاني تائهاً فأرشدني ومرّاني خطأً فصوبني ومرّاني عاجزاً فأخذ بيدي

تتقدم بتشكراتنا إلى من ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع الأستاذ المحترم

"دمدوم نركباء" الذي لم يخل علينا بتعليماته وتوجيهاته .

كما تتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل الأساتذة وأخص بالذكر الأستاذان المحترمان "بشير بن عمر" و"الأستاذ ضونصر"

اللذان لم يخلان بإرشاداتهم ونصائحهم لنا

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى زميلينا ومرفيق دربنا طيب طاقية علم

المساعدة لنا من خلال الدراسة التطبيقية

وكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد خاص

المكتبة المركزية



ملخص:

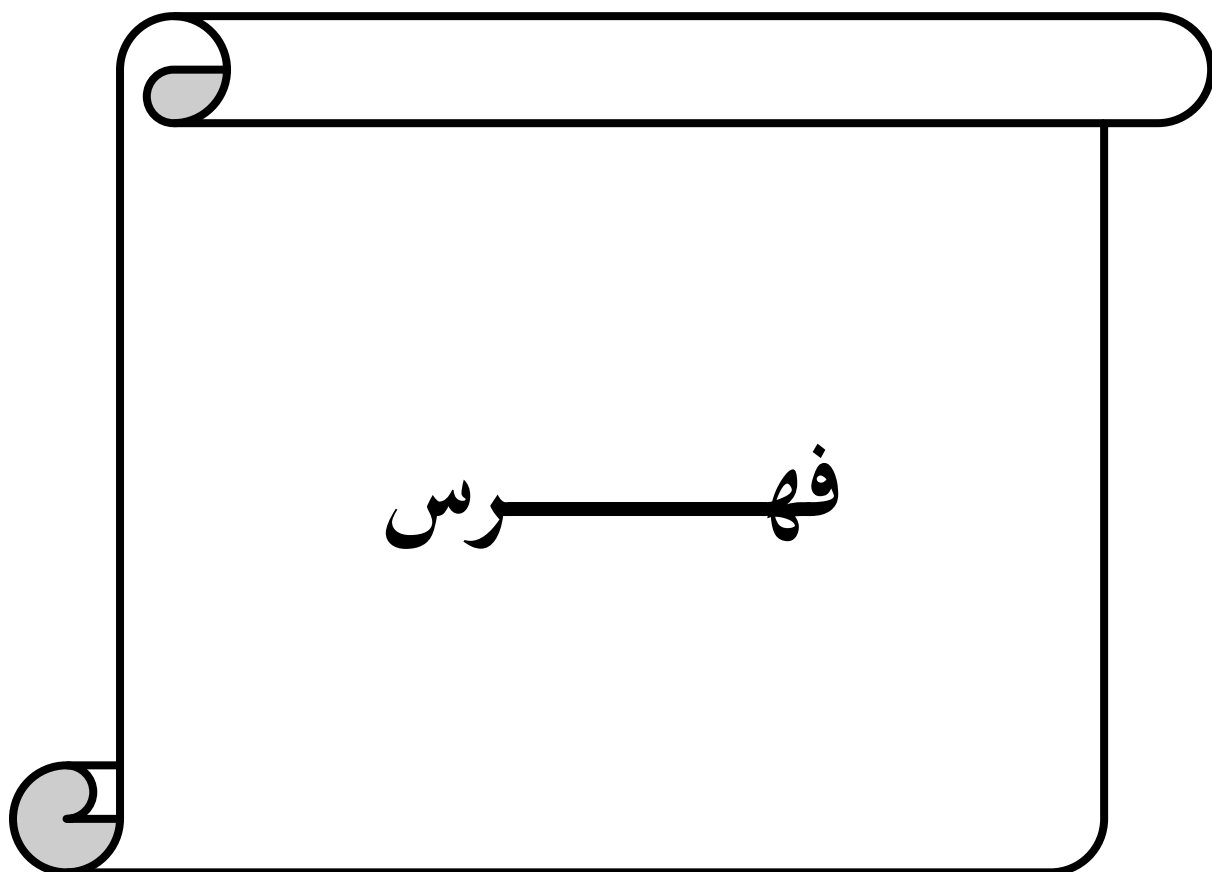
قد هدفت الدراسة إن انخفاض المستوى العام للثقة في مهنة المحاسبة وجودة المعايير التي تستند إليها، أثار انتباه المتخصصين وأصحاب العلاقة، ودفع إلى الساحة بتساؤلات عديدة حول أهمية إعادة النظر بالأطر التنظيمية والمالية والمحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركات، وذلك من خلال تنظيم الممارسات السليمة للقائمين على إدارتها وفي مختلف المجالات التي تنطوي ضمن مفهوم حوكمة الشركات والدور الذي من الممكن أن تؤديه الحوكمة في هذا الشأن، من خلال إرساء أسس العلاقات الشفافة بين الأطراف المعنية في تلك الشركات وتحديد واجبات ومسؤوليات كل منها. وكذلك تعزيز جودة الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية بالاعتماد على مجموعة من المبادئ والمعايير ذات الصلة بحوكمة الشركات والصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات والمجالس المهنية المتخصصة، باعتبار أن أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، معايير المحاسبة الدولية.

Résumé:

L'étude avait pour but Le niveau faible de confiance dans la profession comptable et la normes qui sont fondé sur elle. A attiré l'attention des spécialistes. Et le pousse au devant de la scène avec de nombreuses question sur l'importance de revoir les cadres réglementaires. Financiers. Comptables et la nécessité du contrôle pour protéger les droits des actionnaires et autres parties prenantes dans les entreprises. Ceci par l'organisation des pratiques de ceux qui sont en charge de la gestion dans les différent domaines impliqués dans le concept de gouvernance d'entreprise qui a un rôle à jouer cet égard. En déterminant les devoirs et les responsabilités entre les partiesprenantes dans ces entreprises et en déterminant les devoirs et les responsabilités de chacun Ainsi que d'améliorer la qualité des pratiques de comptabilité et de rapports financiers basés sur un ensemble de principes et de normes relatives à la gouvernance d'entreprise et des divers organismes et de conseils profondes considérant que les plus fondamentaux qui sous-tendent le processus de gouvernance d'entreprise le principe de la divulgation et celui de la transparence qui et entrain avec eux la préparation l'audit de l'information et la divulgation en conformité avec les normes de haute qualité qui seront fourni pour les utilisateurs dans un temps approprié et à un cout opportun.

Mots clés: gouvernance, gouvernance d'entreprise, Divulgation et transparence, Normes comptables internationales.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر و عرفان
	ملخص البحث
I	قائمة الأشكال
II	قائمة الجداول
III	قائمة الاختصارات
أ - و	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات
9	تمهيد
10	المبحث الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات عبر التاريخ
10	المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات
11	المطلب الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات
12	المطلب الثالث: طبيعة وخصائص مفهوم حوكمة الشركات
14	المبحث الثاني: الإطار التصوري لحوكمة الشركات
14	المطلب الأول: مفاهيم مختلفة لحوكمة الشركات
16	المطلب الثاني: أطراف ومحددات حوكمة الشركات
19-18	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
20	المبحث الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات ونظرياتها
20	المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

28	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات
33	المطلب الثالث: مقومات حوكمة الشركات
33	المطلب الرابع: نظريات حوكمة الشركات
38	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: إسهامات حوكمة الشركات في الإفصاح والشفافية في ظل المعايير المحاسبية الدولية
38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)
39	المطلب الأول: مقدمة في المعايير المحاسبية الدولية
41	المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية
49-43	المطلب الثالث: لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية
50	المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات
51	المطلب الأول: ماهية الإفصاح ومفهوم الشفافية
53-52	المطلب الثاني: شروط ومعوقات الشفافية
54	المطلب الثالث: أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير المالية
55	المبحث الثالث: علاقة ودور حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية
56	المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية
57	المطلب الثاني: أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق حوكمة الشركات وفق معايير المحاسبة الدولية
60-58	المطلب الثالث: مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه
61-60	المطلب الرابع: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي
62	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية
64	تمهيد
65	المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة
65	المطلب الأول: بيانات الدراسة

الفهرس

76	المطلب الثاني: إعداد الإستهبيان
68	المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده
70	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة
75-70	المطلب الأول: الخصائص العامة للعيينة
90-80	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الإستهبيان واختبار صدق وثبات الأداة
93-91	المطلب الثالث: دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة
94	خلاصة الفصل الثالث
98-96	الخاتمة
102-100	قائمة المراجع
/	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43-42	تاريخ المؤتمرات المحاسبية الدولية	(1-2)
47-45	يبيّن المعايير المحاسبية والتعديلات التي أجريت عليها	(2-2)
49	يبيّن قائمة معايير الإبلاغ المالي IFRS	(3-2)
66	يبيّن مقياس ليكارت الخماسي	(1-3)
69	توزيع الإحصائية الخاصة بإستثمارات الإستبيان	(2-3)
71	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	(3-3)
72	توزيع خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي	(4-3)
73	توزيع خصائص العينة من حيث التخصص	(5-3)
74	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	(6-3)
75	توزيع عينة الدراسة من حيث المهنة	(7-3)
76	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	(8-3)
77	توزيع معامل الصدق ألفا كرونباخ ومعامل الصدق	(9-3)
79-78	نتائج آراء عينة الدراسة حول أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات	(10-3)
82-81	نتائج آراء عينة الدراسة حول مقومات الإفصاح والشفافية	(11-3)
85-84	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى نجاعة حوكمة الشركات حول مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية	(12-3)
89-88	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية	(13-3)
91	معامل الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع	(14-3)
92	تحليل تباين خط الإنحدار	(15-3)
93	تحليل قيمة معاملات خط الإنحدار	(16-3)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	جوانب الخلل لدى الشركات	11
(2-1)	خصائص حوكمة الشركات	13
(3-1)	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	18
(4-1)	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	22
(1-2)	الخريطة التنظيمية لمجلس IASB	48
(2-2)	إجراءات تبني معيار جديد	49
(1-3)	الإحصائية الخاصة بإستثمارات الإستبيان	69
(2-3)	تمثيل العينة الدراسة حسب الفئة العمرية	71
(3-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	72
(4-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص	73
(5-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	74
(6-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب المهنة	75
(7-3)	تمثيل توزيع ألفا كرونباخ	77
(8-3)	تمثيل توزيع معامل الصدق	77

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
/	إستمارة الاستبيان	1
/	قائمة الأساتذة المحكمين	2
/	نتائج المتحصل عليها برنامج spss21 و Mini Tap 16	3

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعني باللغة الانجليزية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
WB	The World Bank
(OCED)	Organisation For Economico And Coopération
BIS	Bank for International Settlements
IOSCO	International Organization of Securities Commissions
IAS	International Accounting Standard
ICAEW	Institute of Chartered England and Wales
CICA	International Conference of the International institute of Accountants
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
IAS	International Accounting Standard
IASC	International Accounting Standards Committee
IASB	International Accounting Standards Boand
IFRC	International Federation of Accountants
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
SAS	Standards Advisory Council
SIC	Standards Interpretations Committee

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصادقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم خاصة المستثمرين المتعاملين في الأسواق المالية، حيث تزامنت هذه المشاكل والأحداث مع ظهور مصطلح حديث النشأة «الحوكمة»، وبالتالي فإن الحوكمة تعمل على تقليل من حدة هذه الصراعات وضمان حق جميع الأطراف.

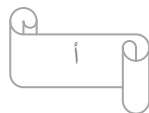
كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المفصح عنها من قبل هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة الأمر الذي يقضى بأن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

وبالرغم من أن الشركات تلجأ في العموم إلى إعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، التي تضمن سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، تتميز بالبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد يساء استغلالها لتلبية أهداف شخصية ضيقة، وما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لذا فإن من بين أحد أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق ومعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

1-الإشكالية الرئيسية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم قواعد حوكمة الشركات في تعزيز إفصاح وشفافية المعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ؟.



2- الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك التساؤل الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات ؟ وما هي قواعدها ؟.
- هل يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية في الشركة تطبيق قواعد حوكمة الشركات ؟.
- هل توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات ومقومات الافصاح والشفافية في ظل المعايير المحاسبية الدولية ؟

3- فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي كمايلي:

- تعتبر حوكمة الشركات عن القواعد والقوانين والإجراءات والآليات التنظيمية التي تحكم في الشركة، وتعمل على الفصل بين الإدارة والملكية والحد من تضارب المصالح، وتحقيق الهدف المسطر من قبل الشركة.
- يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية تطبيق القواعد التي تضبط الشركة، وتساهم في إصدار كل المعلومات المالية والمحاسبية عنها.
- توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة احصائية بين اسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومقومات الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق المعايير المحاسبة الدولية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيارنا لهذه الدراسة في:

- ملائمة هذا الموضوع مع تخصصنا الدراسي.
- الاهتمام الشخصي بموضوع حوكمة الشركات ومعايير المحاسبية الدولية.
- قلة تناول الباحثين لهذا الموضوع، ولد لدينا الدافع والفضول للإطلاع أكثر على هذا الموضوع.
- حداثة الموضوع والاستفادة الباحثين منه مستقبلا.

5- أهداف الدراسة وأهميتها:

أولاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الوقوف والتعرف على مختلف الجوانب الفكرية والتقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.
- ✓ الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بمبادئ الحوكمة.
- ✓ الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بمبادئ الحوكمة.
- ✓ التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي مست العديد من الشركات على المستوى الدولي، حيث كشف حالات فساد الشركات المسجلة في البورصة- خاصة الشركات الأمريكية- من خلال استخدامها لطرق محاسبية معقدة، كمحاولة منها إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين والموردين، وحتى المجتمع المدني، وأهم هذه المخالفات ما حدث لشركة "انرون للطاقة" و"وورد كوم" عملاق الاتصالات الأمريكية، إضافة إلى الأزمة المالية لخريف 2008، حيث يرجع العديد من الباحثين أسباب هذه الأزمات إلى الفساد المالي والإداري لكن في المقابل يعود جزء كبير منها إلى عنصر الفساد المحاسبي من خلال نقص مستوى الإفصاح عن المعلومات، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصرها ألا وهي جودتها ومايصاحب كل هذا من أن يحد من استفادة هذه الشركات من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات، وزيادة كفاءتها بالإفصاح عن المعلومات الذي يؤثر بدوره على الشفافية ويولد بدوره العديد من الآثار السلبية تأتي أهمها في فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، بالاعتماد على معلومات ذات خصائص نوعية عالية الجودة المعدة بالاستناد إلى معايير محاسبية دولية.

6- الدراسات السابقة:

من خلال مسح مكتبي الذي قمنا به تمكنا من حصر العديد من الدراسات السابقة للموضوع والتي تتمثل في الآتي:

1- زلاسي رياض "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة إلياس للتأمينات الجزائرية خلال 2010/2009"، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012/2011.

تمحورت إشكالية دراسة الباحث حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق حوكمة المؤسسات يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسة بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية.

2- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة 2009/1430.

تمحورت الإشكالية دراسة الباحث مامدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتوصل الباحث إلى توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعلية.

3- عبيدي نعيمة "دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

تمحورت إشكالية دراسة الباحثة حول مدى مساهمة آليات الرقابة في تفعيل حوكمة الشركات، وتوصلت الباحثة إلى أن تطبيق هذه الآليات يتوقف على البيئة المحيطة بها، وأثبتت عدم فعالية كل من مجلس الإدارة والشركات المساهمة والمراجعة الخارجية في مواجهة المشاكل الملقة على عاتقها والقيام بوظائفها بشكل تام.

7- الإطار الزمني والمكاني:

-الإطار الزمني: يتمثل الإطار الزمني للدراسة ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2015/2014.

-الإطار المكاني: تم تحديد الدراسة الميدانية حول عينات مختارة والمتمثلة في محافظتي الحسابات وخبراء محاسبين ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعين مختصين في المحاسبة في كل من جامعة الوادي وجامعة بسكرة.

8- المنهج والأدوات المستخدمة:

أولاً: المنهج المتبع:

على ضوء الإشكالية المطروحة فإن المنهجية المتبعة في هذا البحث إعتمدت على:

✓ **المنهج الوصفي:** من خلال التطرق إلى مفاهيم الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية والإفصاح والشفافية.

✓ **المنهج الاستقرائي:** في دراسة حالة اعتمدنا على الاستبيان، لإسقاط ما جاء في الجانب النظرية على الدراسة الميدانية.

✓ **المنهج الاستنباطي:** وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة العلمية والكتب المتعلقة بحوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية والإفصاح والشفافية.

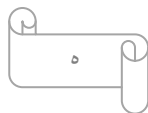
ثانياً: الأدوات المستخدمة:

سنعتمد في بحثنا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات وهي تلك الأكثر شيوعاً ونختصرها في:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا، بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- التطرق لمحتوى البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، سواء كانت دراسة جزئية للموضوع أو كلية.
- المقابلات الشخصية مع المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والمختصين والخبراء وأساتذة جامعيين، للإطلاع على رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.
- الاستبيان والبرنامج الإحصائي spss21 و Mini Tap16 (حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة) وكذا Excel في تحليل ودراسة الفرضيات.

9- صعوبات البحث:

- عدم وجود مراجع دقيقة تتحدث وتربط ما بين الحوكمة والإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- صعوبة في توزيع واسترجاع الاستبيان بعد انتهاء الوقت المحدد للبدء في الدراسة التطبيقية.
- قلة الشركات الجزائرية التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات بسبب عدم انفصال الملكية عن التسيير.



10- محتوى البحث:

يشمل موضوع دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية على ثلاثة فصول، حيث يتضمن الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يشمل النشأة وتطور حوكمة الشركات عبر التاريخ، أما بالنسبة للمبحث الثاني: يتمثل في الإطار التصوري لحوكمة الشركات والمبحث الثالث: يضم كل من المبادئ ومقومات وآليات حوكمة الشركات ونظرياتها.

والفصل الثاني: إسهامات حوكمة الشركات في الإفصاح والشفافية في ظل المعايير المحاسبية الدولية يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول يمثل ماهية المعايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثاني يتمحور حول الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات والمبحث الثالث علاقة ودور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والافصاح وفق معايير المحاسبية الدولية،

أما الفصل الثالث: يتمثل في دراسة الميدانية، وبدوره قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن وصف لطبيعة الدراسة التي اعتمدنا فيها على الاستبيان، أما المبحث الثاني خصصناه في عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج إختبار الفرضيات.

الفصل الأول

مدخل إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات

المبحث الأول : نشأة وتطور حوكمة الشركات عبر التاريخ

المبحث الثاني : الإطار التصوري لحوكمة الشركات

المبحث الثالث : مبادئ وآليات حوكمة الشركات ونظرياتها

تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وإيطاليا وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 عن طريق العديد من الشركات ولعل من أبرزها أزمة شركتي انرون وورلد كوم، وتزايدت أهمية الحوكمة من ناحية أخرى نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

حيث أدى اتساع حجم تلك الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وسارعت تلك الشركات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجته إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة مع ضعف آليات الرقابة على تصرفات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية مما أدى إلى اهتمام جميع دول العالم بمفهوم حوكمة الشركات، ولقد عظمّت حوكمة الشركات القيمة التنافسية للشركات في ظل استحداث أدوات وآليات السوق وحدوث اندماجات عالمية وتبرز الأهمية هنا لتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة وأيضاً تحسين صور الشركات أمام الرأي العام وتعميق ثقة الجمهور فيها، وقد أكدت حوكمة الشركات على إلزام الشركات بالتعليمات القانونية العامة والمخصصة وفرض عقوبات ردعية على الشركات.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات عبر التاريخ؛

المبحث الثاني: الإطار التصوري لحوكمة الشركات؛

المبحث الثالث: مبادئ وآليات مقومات حوكمة الشركات.

المبحث الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات عبر التاريخ .

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق الشركات والمؤسسات العملاقة، ويعد مصطلح Corporate Governance من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخراً وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته إلى " أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة " أو " حوكمة الشركات ".

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

أصل مصطلح الحوكمة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ريان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب،¹ حيث أطلق على هذا الريان Good Governor، فحوكمة الشركات هي ترجمة للمصطلح الانجليزي Governance Corporate، وهو مصطلح حديث في اللغة العربية، حيث أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده للفظ الحوكمة في بيان له سنة 2003، وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «حكم» نجد أن العرب تقول: حَكَمْتُ وأَحَكَمْتُ وحَكَمْتُ، بمعنى: منعت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم.²

وتعود جذور حوكمة الشركات إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932، وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة.³

وقد نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الإهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة:ماجستير، تخصص محاسبة وتحليل مالي، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية- الدنمارك ، 2012/2011، ص: 8.

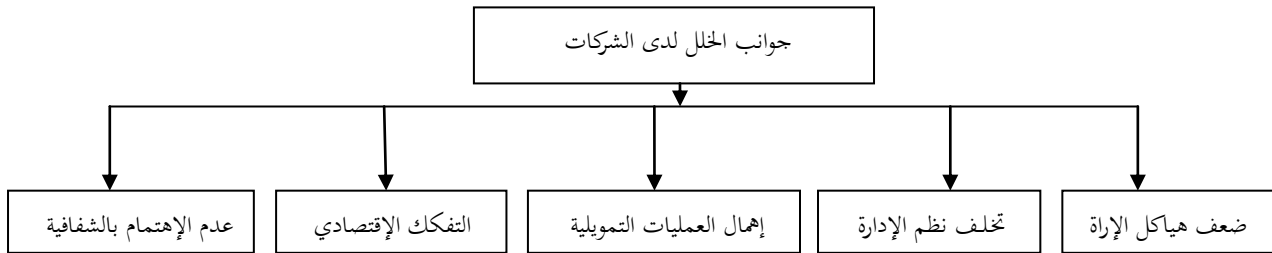
² محمد عبد الحليم، حوكمة الشركات «تعريف مع إطلالة إسلامية»، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، جامعة الأزهر، مصر، 23 أبريل 2005، ص: 2.

³ أبو العطاء نزمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد: 8، مصر، سنة 2003، ص: 2.

(COSO) المعروف باسم لجنة تريدواي، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.¹ أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.²

وقد ظهرت الحوكمة نظرا لوجود بعض جوانب الخلل لدى الشركات يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): جوانب الخلل لدى الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 92.

المطلب الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

هناك سلسلة من أحداث التي وقعت خلال العقد الماضي، وضعت حوكمة الشركات على قائمة الاهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولية والمؤسسات المالية الدولية، ومن حالات الفشل السريع مثل فضيحة بنك الإتمان التجارية الدولية، وقد حدثت مؤخرا فضائح كبيرة و أزمات اقتصادية وحالات فشل مؤسسي في روسيا وآسيا والو.م.أ، جعلت حوكمة الشركات تطفوا إلى سطح في الدول النامية والاقتصاديات المتحولة والناشئة.³ ففي بداية سنوات 1930، أطلق كل من بيرل وميتر تحذير من المخاطر المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة في الشركات المدرجة في البورصة، وضرورة أن تكون هناك رقابة على المديرين لحماية مصالح صغار المساهمين.⁴

¹ حسياني رقية وآخرون، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة بملتقى الوطني الأول لآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، يومي 07، 06، ماي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص: 4.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، "الدار الجامعية، مصر، سنة 2006، ص: 377.

³ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، بدون تاريخ نشر، ص: 3.

⁴ Thierry wideman goiran et frédéric perier et françois lépineux, **développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur**, édition d'organisation, paris, 2003, p :103.

❖ تعتبر العناصر الآتية من دوافع ظهور حوكمة الشركات كمصطلح وكنظام للإدارة:¹

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة؛
- زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة؛
- إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقه؛
- المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي؛
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين؛
- تمكين الشركات من الحصول على التمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين؛
- إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والاطلاع بدور المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركات.

❖ ومن العوامل التي جعلت الحاجة إلى حوكمة الشركات ملحة وضرورية نجد:²

- إهتزاز الثقة في الأسواق حيث عانت معظم الأسواق من عمليات إهتزاز الثقة وفقدت معها آلاف المستثمرين وملايين العاملين وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية؛
- الشعور بالانخداع والقهر وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة من طرف عدو ليس له قيم سوى النهب والسرقة والاستيلاء على حقوق الغير والتلاعب بأموال المساهمين في الشركات؛
- الشعور بالاكتماب والإحباط الاستثماري وعدم القدرة على مواصلة عمليات الاستثمار بسبب فضائح مالية فائقة لا يتصورها العقل؛
- الانسحاب من سوق الاستثمار سواء المحلي أو العالمي الذي حدث فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية.

المطلب الثالث: طبيعة وخصائص مفهوم حوكمة الشركات

الفرع الأول: طبيعة حوكمة الشركات³

في البداية لا توجد ترجمة عربية متفق عليها للتعبير عن مصطلح Corporate Governance ولكن من الترجمات التي انتشر استخدامها في هذا المجال هي نظام الحوكمة، نظام إدارة الشركات ومراقبتها، ممارسة السلطة والقيادة، إدارة المؤسسات المالية، إدارة ومراقبة المنشآت وغيره، كما أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة

¹ محسن أحمد الحضيري، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 13-14.

² محسن أحمد الحضيري، نفس المرجع أعلاه، ص: 16-17.

³ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بدون بلد، 2007، ص: 23.

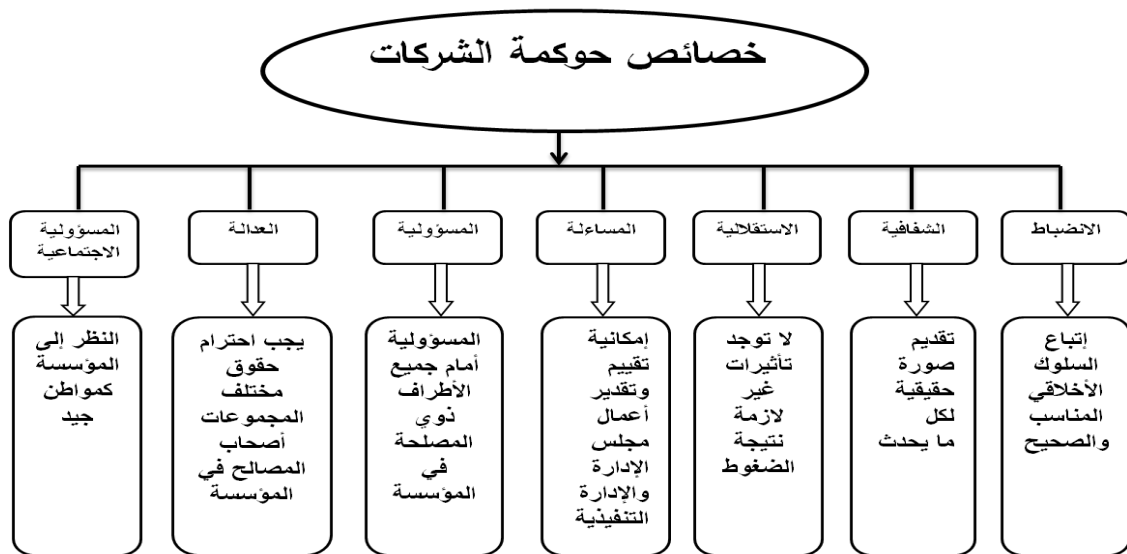
الأطراف المعنية من محاسبين وإداريين واقتصاديين وقانونيين ومحللين لمفهوم إدارة ومراقبة الشركات، ويرجع ذلك لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات¹

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:

- ✓ الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
 - ✓ الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
 - ✓ الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط؛
 - ✓ المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
 - ✓ المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
 - ✓ العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصالح في المؤسسة؛
 - ✓ المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.
- يمكن استخلاص خصائص حوكمة الشركات من الشكل الآتي :

شكل رقم (1-2) : خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات مفاهيم ومبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007، ص50.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات مفاهيم ومبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007، ص: 49.

المبحث الثاني: الإطار التصوري لحوكمة الشركات

إن مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" من المفاهيم الحديثة حيث أصبح محل إهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية والحكومات وأسواق المال وكبار المستثمرين خاصة في أواخر التسعينات وبداية القرن الحالي.

المطلب الأول: مفاهيم مختلفة لحوكمة الشركات

في بداية تناول هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين و المحللين لمفهوم حوكمة "Corporate Governance" ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفي مايلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

- "هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الاسهم وأصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.¹

عرفها المفكر الانجليزي كاد بيري Cadbur عام 1992 على أنها الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية و المشتركة.²

- تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.³

- "هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها".⁴

- "هو مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثماراتهم".

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، سنة 2006/2007، ص: 17.

² حسين أحمد دحدوح، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا - دراسة ميدانية، اريد للبحوث و الدراسات، المجلد 11، العدد الأول، سوريا، 2008، ص: 250.

³ عادل رزق، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض التجربة المصرية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية لتنمية، القاهرة، سبتمبر 2007، ص: 16.

⁴ محمد مصطفى سليمان دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 18.

- "هو مجموعة من القواعد والخوافز التي تهددي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين".

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركة؛
 - تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
 - التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
 - مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات في ما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- وباختصار يمكن القول أن مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عمليات اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المساهمين.¹

وكما عرفت بعض المنظمات كالتالي:²

- **تعريف البنك الدولي (WB):** هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED):** تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، ووضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة وبهذا الإجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، نفس المرجع السابق، ص: 15-16.

² رياض بوخالفة، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية، مذكرة: ماستر، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص: 5.

تستطيع من خلاله المؤسسة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء.

* حوكمة الشركات من المنظور الإسلامي:

لا يوجد نصاً صريحاً، يدل دلالة واضحة لمشروعية الحوكمة، حيث إن الله سبحانه وتعالى قد ائتمن العلماء على القيام بشرع الله عز وجل، وفيما يلي أبرز الأدلة التي يستطيع الباحث أن يستنبط منها مشروعية الحوكمة في شكلها الحديث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 187.¹

المطلب الثاني: أطراف ومحددات حوكمة الشركات

الفرع الأول: أطراف حوكمة الشركات:²

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتمثل فيمايلي:

❖ **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

❖ **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

❖ **الإدارة:** وهي المسؤولية عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولية عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

❖ **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

¹ القرآن الكريم، البقرة، الآية، 187 .

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2008، ص: 16-17.

الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفي ما يلي نعرض هاتين المجموعتين:

أولاً: المحددات الخارجية:¹

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:

المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات؛

تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات؛

وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية؛

وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

ثانياً: المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل:²

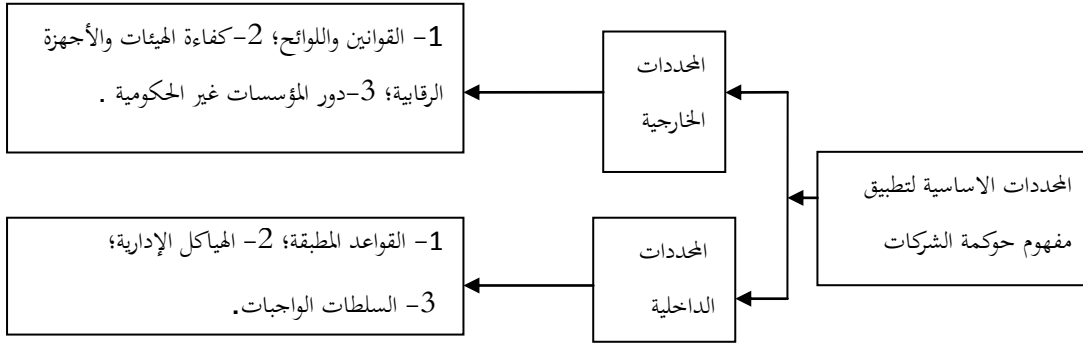
- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية؛
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح؛
- خلق فرص العمل.

والشكل التالي يوضح أهم المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

¹ هوارى معراج، حديدي آدم، مداخلة بعنوان نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص:5.

² محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر)، دار الشروق، مصر، 2007، ص:6-7.

الشكل رقم (1-3) المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 19 .

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات:

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل عالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة، مع أنه بالإضافة لما سبق يمكننا أن نوضح أهمية الحوكمة من خلال النقاط الآتية:

- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري و اتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثارها قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة؛
- تأكيد مسؤولية الإدارة وتعزيز مساءلتها أيضاً وحماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب مصالح الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والفساد الإداري والأزمات والإفلاس؛
- عن تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرة الشركة

التنافسية وكذلك قدرتها على جذب الإستثمارات والنمو؛¹

- الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسة في ظل إختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، نفس المرجع السابق، ص: 17-18.

(المسيرين، مساهمين، عمال.. الخ)؛

- تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة ليقوي ثقة الجمهور في صحة مالية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية؛

- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع و الخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.¹

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات:²

تسعى حوكمة الشركات إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة؛
- خلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصالح الشركة ؛
- فرص الرقابة الفعالة على الشركة؛
- تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال بما يؤدي إلى جذب مزيد من المستثمرين الأمر الذي يدعم المركز المالي للمؤسسة؛
- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال؛
- الفصل بين الملكية والإدارة؛
- إيجاد الهيكل الأمثل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة وتحقق؛
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة؛
- تقييم أداء الإدارة وتعزيزي المساءلة ورفع درجة الثقة؛

¹ محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص: 312.

² الحفناوي شوقي عبد العزيز، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات أبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، ج2، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 211.

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، مما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط المؤسسة، وكذا تجنب حدوث إختيارات في أسواق المال المحلية، مما يساهم في التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: مبادئ وآليات مقومات حوكمة الشركات

تعد مبادئ الحوكمة بمثابة العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذلك فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation For Economic And Coopération) بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، وكان أكثر هذه المبادئ قبولاً واهتماماً هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات:

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وهناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زائد المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004 تتعلق بـ:

1- حقوق المساهمين:

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.

2- المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

3- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

4- الإفصاح والشفافية:¹

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

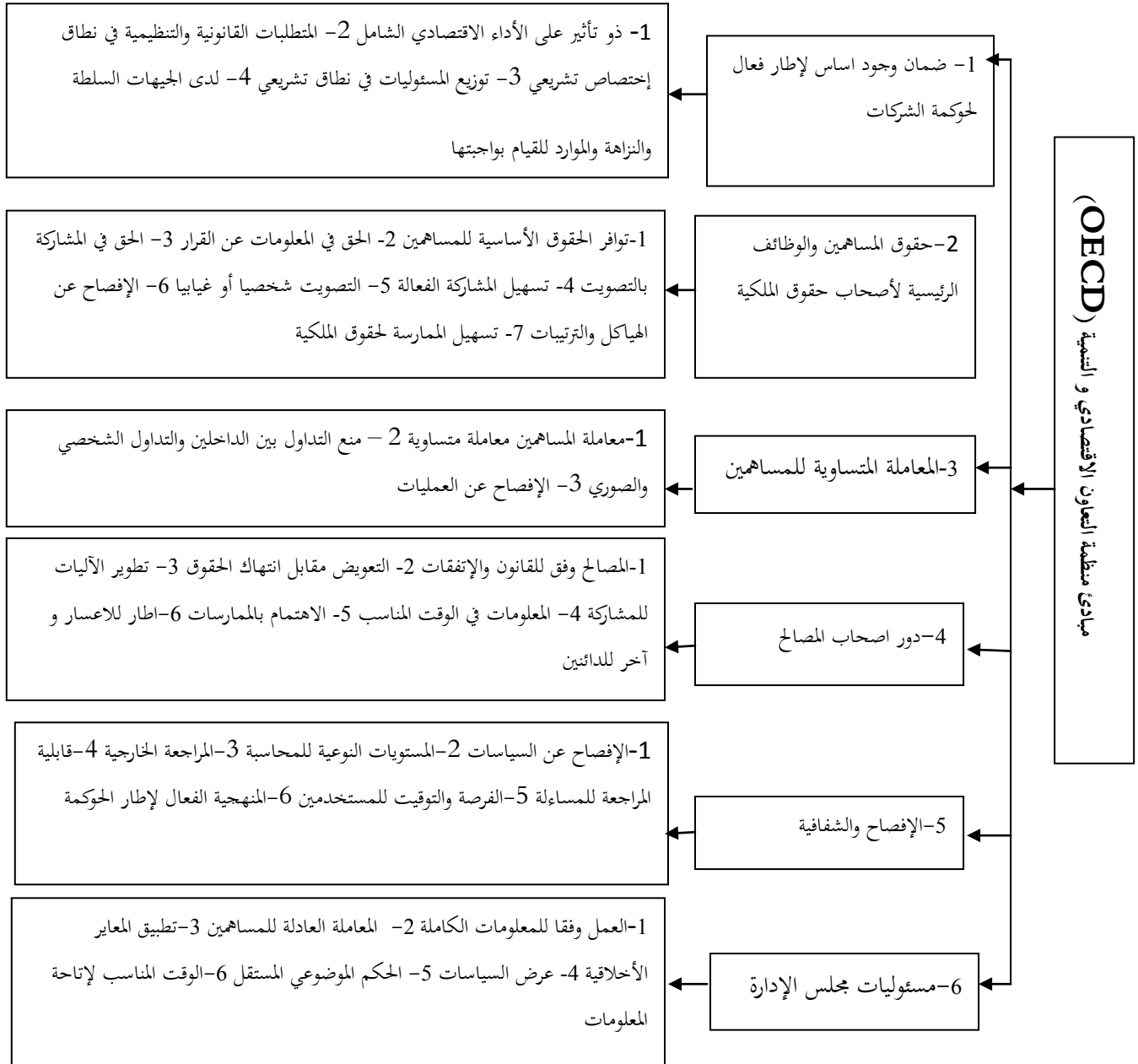
6- ضمان الأساس اللازم لتنفيذ إطار حوكمة المؤسسات :

حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتنفيذ إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

ونلخص أهم مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) في الشكل التالي:

¹ احمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص:24.

الشكل رقم (1-4): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، نفس المرجع السابق، ص: 44.

❖ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) organization for econmic

1:coopration and devlepemen

هي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء العشرين دولة غربية (النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليونان، أيسلندا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا،

السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بتاريخ الثلاثين من أيلول لسنة 1961 ومن أهم مبادئها :

- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

- حفظ حقوق جميع المساهمين:¹

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، وتشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على مايلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية ؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة ؛
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركة.
- المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق أو التلاعب بها أو الحيلولة دون ممارستها وخداع المساهمين، ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

- يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة؛
- يكون للمساهمين داخل كل فئة حقوق التصويت نفسها بحيث يتاح لكافة المساهمين الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم، كما يجب أن تكون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت موضعاً لعملية تصويت من جانب المساهمين؛

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، نفس المرجع السابق، ص: 46.

- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر الإجراءات عن صعوبة أو إرتفاع في تكلفة عملية التصويت؛
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية؛
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بنشاط الشركة نفسها.

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:¹

- يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرتبها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة كما يلي:
- ينبغي أن تعمل أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرص الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- يجب أن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات بوجود آليات المشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة بالشركات يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

- الإفصاح والشفافية:²

- ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الوضعية المالية والأداء الملكية والرقابة على الشركة... الخ، بإحتوائه على العناصر التالية:

¹ عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، رسالة: ماجستير، تخصص: مالية ومحاسبية، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008 ص: 41.

² احمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، نفس المرجع السابق، ص: 22 - 23.

- يجب أن يكون الإفصاح شاملاً ومتكاملاً وأن لا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضاً على معلومات أخرى مثل النتائج المالية والتشغيلية للشركة أهداف الشركة ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت عوامل المخاطرة المتوقعة المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح وهياكل سياسات ممارسة سلطات الإدارة بالشركات؛

- يجب إعداد المعلومات المحاسبة والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية؛
- يجب القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة وأن يكون هذا المراجع والمراجع الخارجي غير قادر على القيام بوظيفته بشكل كامل وأن يراعي في عمله المبادئ والقواعد والضوابط المهنية التي تمارس بها المهنة؛

- يجب أن تكفل كامل الحرية للمراقب الخارجي في الاطلاع على كافة المستندات والدفاتر، وإجراء الجرد المناسب، والتحقق من وجود الأصول والموجودات الأخرى في المشروع، وأن يعلن عن القيود أو الضغوط التي تمت ممارستها من قبل سلطة الإدارة عليه، أو على أي من العاملين لديه؛

- يجب توفير قنوات لبث وتوزيع المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة؛

- يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل ويدعم توصيات المحلل والوسائط وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين، والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

-مسؤوليات مجلس الإدارة:¹

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين وبمعنى آخر أن يتضمن هذا المبدأ ما يلي:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل المعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل الأعضاء لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين وليس لحساب أنفسهم؛

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات مفاهيم ومبادئ، نفس المرجع السابق، ص: 46.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وبحيث لا تحدث أي ظلم لأي فئة من فئات المساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الحسبان اهتمامات كافة أصحاب المصالح في كافة القرارات التي يصدرها، وأن لا يسمح بأي حال من الأحوال بالخروج على الشرعية أو القوانين أو القرارات الحكومية التنظيمية، وأن يعمل على التوافق معها؛
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، سياسة المخاطرة، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الشركة، اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة ومتابعتهم أيضاً، متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبة للشركة....الخ؛
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة، وذلك من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على تقييم مستقبل الأعمال وكذا من خلال التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها، ومن خلال تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم؛
- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي الوقت المناسب، وبالشكل الذي يحقق المعرفة الفورية والكاملة، والتي تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

❖ مبادئ معهد التمويل الدولي.¹

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- 1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- 2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- 3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً؛
- 4- القيادة واهتم معهد التمويل الدولي بوضع الخطط الإرشادية لتحقيق التطبيق العلمي لهذه المبادئ في صورة مجموعة من الآليات يتم تطبيقها بما يتناسب مع الظروف البيئية الخاصة بكل دولة.

¹ حاكم محسن الريبي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 74 - 75.

وقد أمكن تصنيف هذه الآليات إلى:¹

- مجموعة آليات تنظيمية تختص بممارسات وسياسات الشركة؛
- 2- مجموعة آليات رقابية تختص بقواعد القيد بالبورصات المالية؛
- 3- مجموعة آليات قانونية تختص بقوانين الشركات والتأمين.

❖ مبدأ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية .

أنشئت هذه اللجنة من قبل حكام المصارف المركزية لمجموعة العشرة في نهاية عام 1974 بعد تعرض الأسواق العالمية لأزمة نقدية ومصرفية كبيرة والتي كان من أحد مظاهرها انهيار بنك (Bankaus Herstatt) في ألمانيا الغربية آنذاك².

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:³

- 1- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- 2- إستراتيجية للشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- 3- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
- 5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances)؛
- 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقيق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمدربين أو الموظفين سواء

¹ عبيدي نعيمة، دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، فرع علوم التسيير، كلية علوم إقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2009، ص: 26.

² فكري عبد الغني محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسات في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2008، ص: 35.

³ محمد حسن يوسف، نفس المرجع السابق، ص: 42.

كانت في شكل تعويضات أو ترقية أو عناصر أخرى؛

8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

المطلب الثاني: آليات (ميكانزمات) حوكمة الشركات

من خلال ما سبق فإن لحوكمة الشركات عدة آليات يمكن تقسيمها إلى قسمين: آليات داخلية وآليات خارجية يمكن توضيحها كما يلي:

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

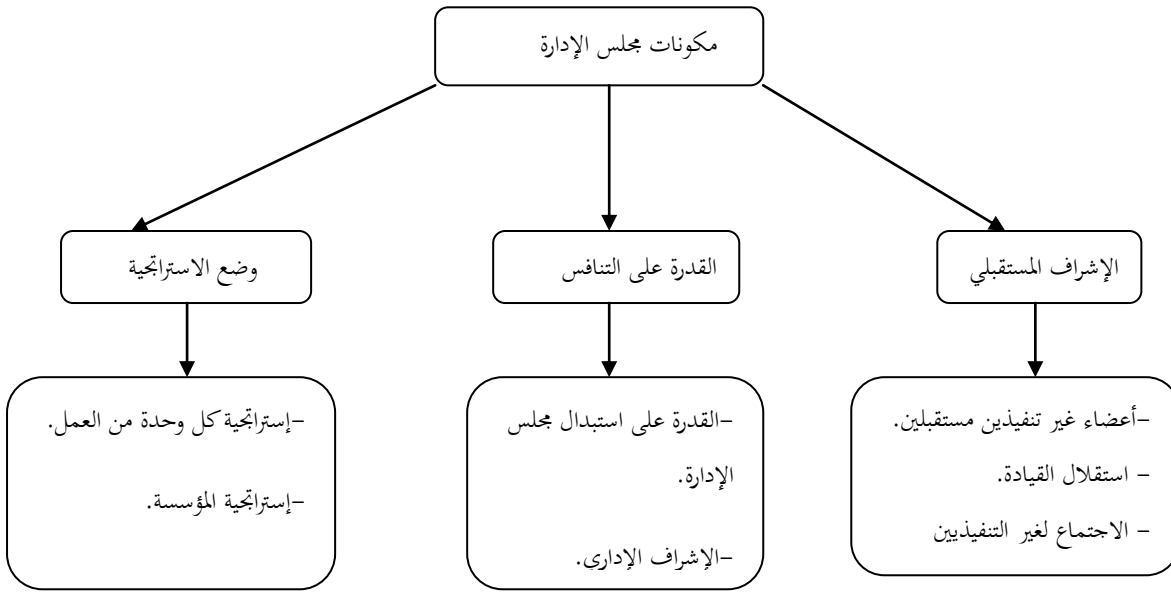
تتصف آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية الى مايلي:

أولا: دور مجلس الإدارة:

يرى كل من سينغ وهارينغو أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، اذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أذائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الإجتماعية للشركة بعين الاعتبار كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك، والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:¹

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، نفس المرجع السابق، ص98.

الشكل رقم (1-5) : يوضح مكونات مجلس الإدارة.



المصدر : محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع السابق، ص: 98.

ثانيا: لجنة المراجعة:

لقد حظيت لجنة المراجعة في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة أو المؤسسة، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات المراجعة الخارجية وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.¹

ثالثا: لجنة المكافآت:

تعتمد توصيات اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي المجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

¹ ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة، مصر، 2005، ص:32.

والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.¹

رابعاً: لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات.

1- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة ومصادقة الوزير بوضع المهارات والخبرات المطلوب توفرها لدى عضو مجلس الإدارة و الموظفين المطلوبين.

2- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.

3- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

4- يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوبة إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.

5- على اللجنة أن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات المطلوبة من قبل الشركة.

خامساً: المراجع الداخلي:

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دور مهما في عملية الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك المراجع الداخلي والخارجي يعد آلية من آليات المراجعة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير،² وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة كاديري على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منه واكتشاف الغش و التزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

¹ بروش زين الدين، دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في ملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص:15.

² أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، طر: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص:80-81.

الفرع الثاني: الآليات (ميكانيزمات) الخارجية لحوكمة الشركات

وتتمثل في البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى ومن أهمها نذكر:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق كقانون الشركات، قانون المنافسة... الخ؛
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة؛
- الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك لإحكام الرقابة على الشركات، والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشر، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛

- المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل على ضمان التزام الشركات بالتواحي السلوكية والمهنية، تمثل هذه المؤسسات غير الحكومية مثلاً في: جمعيات المحاسبين والمراجعين؛¹

- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري وتعد منافسة سوق المنتجات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس إذ أن منافسة سوق المنتجات تذهب سلوك الإدارة خاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا؛

- التدقيق الخارجي إن المدقق الخارجي يؤدي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية القوائم المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك القوائم، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق الخارجي والإستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيق ذات نوعية عالية وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه.

المطلب الثالث: مقومات حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أربعة مقومات أساسية هي:²

- الإطار القانوني:

والمسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفة

¹ غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 72.

² عدنان بن حيدر بن درويش، نفس المرجع السابق، ص: 34 - 35.

خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شأناً داخلياً لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام أمان من الغش والإحتيال في الشركات، خاصة وأنه توجد أدلة على الاتجار بقوانين مراقبة الشركات؛

- الإطار المؤسسي:

وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات غير الحكومية المساندة للشركات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم صالح الشركات والاقتصاد القومي عامة؛

- الإطار التنظيمي:

يتضمن عنصرين هما: النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين؛

- روح الانضباط والجد والاجتهاد:

هو الحرص على المصلحة العامة للشركة وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانيات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

المطلب الرابع: نظريات حوكمة الشركات

الفرع الأول: نظرية الوكالة¹

تتحدد قيمة المنشأة من وجهة نظر نظرية الوكالة في ضوء مجموعة التعاقدات التي تتم بين الأصل (أصحاب المنشأة) وبين الوكيل (المديرين) ويتكون نموذج الوكالة من الأصل الذي يفوض بعض سلطات اتخاذ القرار إلى الوكيل في ضوء النتائج التي تؤثر على مخرجات المنشأة من إنتاج، هامش مساهمة وغيرهما، والحاجة تظهر عند الاستعانة بالوكيل إلى تدعيم موقف الحافز الذي قد يمنح له عند تحقيق الهدف أو الخططة، ويمكن تناول نظرية الوكالة من وجهة نظر كل من المنظور الإقتصادي والمالي على النحو التالي:

- ❖ المنظور الاقتصادي للوكالة: تمثل الوكالة العلاقة بين أصل واحد يقدم رأس المال ومتطلبات أخرى ممثلة في قيمة المنشأة، وبين الوكيل الذي يقدم جهده ويسعى كل منهما لتعظيم منفعته في نهاية الفترة المالية،
- ❖ المنظور المالي للوكالة: ينبع المفهوم المالي من مصادر³ هي:

- ✓ الملكية الجزائية للمنشأة بواسطة بعض المديرين؛
- ✓ التمويل الخارجي للمنشأة والعلاقة بين لحافز الذي قد يمنح لحاملي الأسهم و العائد لحاملي السندات؛
- ✓ تخصيص الموارد مما يؤثر على المنفعة المتوقعة لكل من الأصل والوكيل ومدى اتساق المعلومات المحاسبية بغرض اتخاذ القرارات والمفاضلة بين الخطط الموضوعة.

الفرع الثاني: نظرية تكلفة الصفقات²

إن المؤسسة في ظل النظرية النيو كلاسيكية لا تعبر إلا عن وظيفة الإنتاج، حيث أن التوازن بين العرض والطلب يتحقق بتوازن كمية الإنتاج مع الطلب بطريقة آلية في ظل مستوى السعر المحدد في السوق، إلا أن ظهور عوامل مثل المنافسة، كبر حجم المؤسسات الصناعية، أسس لظهور ما يسمى الصفقات، حيث يعتبر رلندكس أول من أسس في 1937 شرعية قدرة المؤسسة على إبرام الصفقات الداخلية أكثر فعالية من تلك الصفقات المبرمة في السوق، وهذا الانتقال كان حتمية ظهور ثلاث حقائق:

¹ محمد محمود يوسف، محاسبة تكلفة النشاط وتخصيص الموارد في ظل نظرية الوكالة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة قطر، ص: 194 - 195.

² عبيدي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص: 32 - 34.

- كبر حجم الصفقات نسبة إلى الناتج الوطني الخام؛

- كبر حجم مسؤولية المسير في المؤسسة، مما جعل احتمال بقاء المؤسسة أمر يحتاج إلى جهد كبير؛

- ضرورة إبرام تعاقدات خارج حدود المؤسسة، مع الموردين، الممولين... الخ نتيجة ضغط المنافسة.

فكل هذه المعلومات ساهمت توسيع الإطار الضيق الذي تناول العلاقة بين المساهمين والمسيرين حيث أن اتساع هذا الإطار واندماج مختلف الأطراف المصلحة، خاصة العاملين أدى إلى تأسيس نظرية تكلفة الصفقة من طرف وليمسن عام 1975، حيث تعتبر هذه النظرية أن وجود المؤسسة هو بهدف تخفيف تصدعات السوق المرتبطة من مشاكل المطروحة من طرف خصوصية الأصول وانتهازية العوامل، فإذا كانت نظرية الوكالة تعتمد على فرضية تعارض المصالح فإن نظرية تكلفة الصفقة تعتمد على التعاقد كوحدة للتحليل في إطار خصوصية الأصول، حيث نقول عن أصل ما أنه أكثر خصوصية إذا كان غير قابل للاستعمال من طرف جهة أخرى، حيث عرف وليمسن تكلفة الصفقة: "بأنها التكلفة التي تتولد أثناء تبادل العقود السلع والخدمات بين المؤسسات"، كما خلص إلى أن تكلفة الصفقة تتضمن أو تحوي تكلفة الوكالة على اعتبار أن العلاقة بين المسير والمالك هي أحد العقود المبرمة في المؤسسة وليست كلها، وبالتالي فإن فعالية المؤسسات تقاس من خلال تكاليف الصفقة التي أنشأتها.

وإجمالي القول فإن نظرية تكلفة الصفقات ساهمت في توسيع الإطار النظري للحوكمة من حيث تناولها للعلاقة بين المساهمين والمسيرين كإحدى العقود العديدة المبرمة بين المؤسسة وباقي الأطراف أي عدم اقتصادها على منشور واحد وإنما اعتبار المؤسسة كمركز للعديد من العقود.

الفرع الثالث: نظرية التجذر

تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق الوساطة (الأسواق المالية)؛ هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:¹

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك.

- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

¹ - Gérard Iécrivain, management des organisations et stratégies : Pouvoir et gouvernance dans l'organisation, dossier N°5, université de littoral, paris, p :7.

تفترض نظرية التجذر، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون إستراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمنظمة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمنظمة، حيث عرف كل من أليكساندر و بيكيرو (PEQUEROT et ALEXANDRE) سنة 2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحديد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء المنشأة، عملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية المؤسسة.¹

هناك ثلاثة معايير لتصنيف تجذر المديرين وهي :

1-التجذر والفعالية: صنف جيرارد شارو إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى:

- التجذر المقابل للفعالية، ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد.
- التجذر المطابق للفعالية، والذي يمر من طريق الاستثمارات التي تخص المديرين.

2-التجذر التنظيمي والسوقي: أقر كوماز (P.Y.GOMEZ1996) بوجود صيغتين من هذا المعيار:

- التجذر التنظيمي: ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا.
- التجذر السوقي: ويتم من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة.²

¹ -Héla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13 eme conférence de l'AIMS , normandie-vallée de seine, 2-4 juin, paris ,2004, p-p :8-9.

² عبيدي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص: 35.

الخلاصة :

بعد دراستنا لهذا الفصل والخاص بالتأصيل النظري لحوكمة الشركات يمكن أن نستنتج أنه:

في البداية ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الإدارة وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية، كما أن الاهتمام العالمي بموضوع حوكمة الشركات جاء كنتيجة الرغبة في تفادي تكرار حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وحوكمة الشركات تعتبر مسألة أخلاقية بامتياز حيث ترتبط أساساً بأخلاق القائمين على إدارة المؤسسات الاقتصادية، وبالتشريعات التي تحكم سلوكياتهم سواء كانت لوائح داخلية أم البيئة التشريعية العامة، وأن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال وأعضاء مجلس إدارة الشركات، وقد ساهمت هذه الظروف والعوامل في جعل العديد من المنظمات الدولية تسعى لبذل الكثير من الجهود في سبيل وضع مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، حيث أن هذه المبادئ تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح - خاصة المساهمين - ، وذلك للحد من التلاعب الإداري والمالي الذي يحصل في هذه الشركات من قبل الإدارات التنفيذية، بإعتبارها الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة، بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ، كما أن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركة ينتج عنه زيادة كفاءة أدائها وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات، كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة.

وسنعرض في الفصل الثاني مدى إهتمام معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح والشفافية كمدخل لحوكمة الشركات.

الفصل الثاني

إسهامات حوكمة الشركات في الإفصاح والشفافية في ظل المعايير
المحاسبة الدولية

المبحث الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

المبحث الثاني : الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات

المبحث الثالث : علاقة ودور حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية

تمهيد:

من المعلوم أن أغلب الدول لديها كيان حكومي له صلاحية تنظيم سوق المال والأعمال، بغرض حماية المستثمرين من التصرفات غير الرشيدة التي تمارسها، وتعتبر المعلومة المحاسبية والمالية أهم ما تستخدمه هذه الشركات لإلحاق الضرر بالمستثمرين من خلال التلاعب بها، لهذا تقوم هذه الهيئات الحكومية وحتى غيرها من الهيئات المستقلة بتحديد المعايير المحاسبية الواجب إتباعها والتي يجب أن تتمتع بالجودة اللازمة من جهة والقبول العام من جهة أخرى حتى تحقق أهدافها ومن أهم أهدافها الثقة والشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة وأن تلبي متطلبات الإفصاح المطلوبة حتى تكسب الثقة للمستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين وهذا ما تتطلبه حوكمة الشركات، ولهذا اعتبر الانتقال إلى معايير المحاسبية الدولية ثورة جديدة وتغيير كبير جدا بالقياس إلى التصور الجديد الذي يأتي به بالنسبة للمعلومة المالية، ومحاولة منا لمعرفة هذا التصور الجديد وتكملتنا لبحثنا سنحاول في هذا الفصل معرفة ما هو الجديد الذي يمكن أن تساهم به معايير المحاسبية الدولية باعتبارها المرجع الذي أستمده منه النظام المحاسبي المالي في تحسين فاعلية حوكمة الشركات من خلال أهم مبادئها ألا وهو الإفصاح والشفافية.

ولإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)؛

المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات ؛

المبحث الثالث: علاقة ودور حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

ازداد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي ووضع معايير وقواعد تحكم العمل المحاسبي مع بداية القرن الماضي من خلال عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات بين المهتمين بالمحاسبة والأعمال.

المطلب الأول: مقدمة في المعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.

قبل التطرق إلى مفهوم المعايير المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح NORME هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس إلى معرفة الشيء وتحديد ميزانية بدقة.¹

ويقصد بها لغة: المعيار النموذج الذي يوضع ويقاس على أساسه وزن الشيء أو طوله أو درجة مرونته أما محاسبيا فيقصد به المرجع والمرشد الأساسي لقياس العمليات والأهداف والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفيدين، وفي هذا الصدد فإن المعيار يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث، أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مثل القيم الثابتة أو المتداولة.²

والمعيار يسترشد به المحاسب لانجاز عمله في تحضير الكشوفات والتقارير المالية للمنشأة، وحسب هذا المفهوم لا بد من وجود قياسات محددة لكي يقوم المحاسب بانجاز عمله بموجبها، وإيصال النتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة من طرف المستخدمين.

ومنه المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المعيار المحاسبي الدولي هو مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، تصدرها هيئات مهنية لتحديد ما يجب إن تكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة من

¹Berger J.La personnalité normale et pathologique, Les structures mentales, le caractère, les symptômes, 2^{ème} édition, d'unod, paris, 1995, p.14.

²(2016-2-15) تاريخ المشاهدة، نشأة ومفهوم معايير المحاسبة الدولية - <http://www.cham.org/PDF>

إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية، والأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداء الممارسة المحاسبية¹.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية :

تبرز أهمية وجود معايير المحاسبية الدولية من خلال التباينات الحاصلة بين مختلف الحسابات الوطنية وطرق القياس والاعتراف وفي تحصيل الإيرادات وكيفية تحميل المصروفات وحتى أسس إعداد القوائم المالية ومنها تظهر الحاجة للمعايير المحاسبية من خلال:²

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة، وإيصال نتائج إلى مستخدمي القوائم المالية، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة ؛
- معايير الدولية تساعد على فهم القوائم المالية المعلنة خارج القطر؛
- تساعد المعايير الدولية في تلائم الظروف المحاسبية لكل بلدان العالم؛
- إيصال نتائج قياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج لاتعكس القوائم السليمة؛
- تحديد الطريقة السليمة للقياس، ويلاحظ بان معيار يحدد المناسبة في عدد من طرق التي قد يشارك إليها في تنوع المعيار؛
- إن وجد المعيار الملائم والمناسب وتوفره شكل دقيق يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة والرشيده.

ثانياً: أهداف المعايير المحاسبية الدولية :

ومنه تهدف هذه المعايير الدولية إلى عدة نقاط منها:³

¹ محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية الدولية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص: 48.

² حواس صلاح، التوجيه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص: 60.

³ يوسف محمود جبروع ، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، المؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 22 - 23.

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة، مع العمل على القبول الدولي لهذه معايير وتطبيقها عملياً؛
- العمل على تحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
- ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبذلوا عنايتهم الخاص لتحقيق مايلي :
- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك؛
- إقناع الحكومات والمنشآت والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبية الدولية؛
- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة الزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبية الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام؛
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجية بالتحقيق من مدى قيام المنشآت بإتباع معايير المحاسبية الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية ؛
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية

بدأ المحاسبون منذ زمن في التوحيد والتوفيق بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات في تعاملاتها مع منشآت أخرى في دول أخرى في عرض لقوائمها المالية، وعموما ترجع فكرة التوفيق إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية حيث خصصت المناقشات لمقارنة المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية للدول الكبرى،¹ وفي أوت 1966 طرح لوديتسون فكرة مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، عندما طرح المؤتمر الدولي للمعهد الدولي للمحاسبين القانونيين (CICA)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (AICPA)، وطبعا (ICAEW)، ولقد أعلنت المعاهد الثلاثة في جانفي 1967 عن تأسيس القانونيين العموميين روبرت تروبلاد رئيس لها، وقد أدامت مجموعة الدراسات عشرة سنوات حلت في سنة

¹ - امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية مع تطبيق العملي المعايير المحاسبية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 22.

1977، وأثناء وجودها نشرت 20 وثيقة وهذه الوثائق كانت على شكل دراسات مقارنة وسميت الآراء المذكورة فيها استنتاجات وفي مايلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعمت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة ووضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة وسنذكر أهمها من خلال الجدول أدناه¹:

الجدول رقم (2-1): تاريخ المؤتمرات المحاسبية الدولية. 2013/11/25

المؤتمر المحاسبي الدولي	موضوعه وأهم المشاركين فيه
المؤتمر المحاسبي الدولي الأول 1904	في سانت لويس بولاية ميسوري في الو. م. أ. برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917، وكان موضوعه: إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول
المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926	في أمستردام بهولندا
المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929	في نيويورك بالو.م.أ. وقد قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية هي: الاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك وإعادة التقييم، السنة التجارية أو الطبيعية
المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933	في لندن، وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا، نيوزلندا وبعض الدول الإفريقية
المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938	في برلين، وذلك بمشاركة 320 وفدا فضلا عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم
المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952	في لندن، حيث سجل في المؤتمر 2510 عضو من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى
المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957	في أمستردام بهولندا، وقد شارك في المؤتمر 104 منظمة محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائر من خارج و 1200 عضو من البلدان المضيفة
المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962	في نيويورك، وقد حضره 1627 عضو من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثا

¹ طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية وبريطانية وعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا باغنييم الابراهيمية، الإسكندرية، ج1، 2006، ص: 4.

المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967	عقد في باريس
المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972	حضره 4347 مندوبا من 59 دولة
المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977	في ميونيخ بألمانيا، وقد حضره مندوبين عن أكثر من 100 دولة
المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982	عقد في المكسيك
المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987	عقد في طوكيو باليابان
المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992	في الو.م.أ، وكان موضوعه: دور المحاسبين في اقتصاد شامل شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم، حيث شاركت بعض الدول العربية وهي لبنان، سوريا، الكويت، السعودية، مصر، وكان برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكيين، وجمعية المحاسبين الإداريين، وجمعية المراجعين الداخليين
المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997	عقد في المكسيك
المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002	في هونغ كونغ، حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوان تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة
المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006	في اسطنبول بتركيا، وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية تقييم المشروعات

المصدر: لخضر علاوة، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص ص: 22- 23.

المطلب الثالث: لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC

أولا: تعريف اللجنة:

لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير تستخدم من قبل المنشآت عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، كما تهدف كذلك إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل المنشآت الأعمال ومنظمات أخرى في التوصليل المالي حول العالم، وقد شكلت

اللجنة سنة 1973 اثر اتفاق هيئات محاسبية مهنية من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا ، بريطانيا، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية.¹

ومنذ عام 1983 احتوت عضوية اللجنة كافة المنظمات المحاسبية المهنية التي تتمتع بعضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ثم ابتداء من جانفي 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة، أما عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 بلدان وأصبحت حاليا تضم في عضويتها 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليونين ونصف مليون محاسب،² ولم يقتصر استخدام المعايير الدولية على أعضاء اللجنة بل شاع استخدامها حتى من تلك المنظمات أو الدول التي تنضم إلى عضوية اللجنة بعد، وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي من أشخاص البارزين في المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، أما دور المجلس فيتمثل في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما.

ثانيا: إجراءات تطوير المعايير المحاسبية الدولية :

يقوم المجلس في بيئة تشجيع الأعضاء والمنظمات الممثلة وأعضاء المجموعة الاستشارية وغيرهم على تقديم المقترحات التي تضمن تحديد المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، مما يضمن جعل المعايير المحاسبية الدولية معايير عالية الجودة، والتي تتطلب ممارسة محاسبية ملائمة في ظروف اقتصادية محددة، ومن خلال التشاور مع المجموعة الاستشارية والهيئات والأعضاء في اللجنة وهيئات وضع المعايير ومجموعات مهتمة أخرى وأفراد على مستوى العالم كما أن المعايير المحاسبية الدولية تكون مقبولة لدى معدي ومستخدمي القوائم المالية.³

وتتم إجراءات تطوير المعايير المحاسبية الدولية كما يلي :

- يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية يرأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل ؛

¹ محمد عبد العزيز خليفة، وآخرون، شرح معايير المحاسبة الدولية المصرية، وتطبيقاتها الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم 503، ج. 1، ط 1، مركز فخر للطباعة، 1998، ص: 10.

² (24/03/2016)، 21:44، تاريخ المشاهدة، منتدى المحاسب العربي، <http://www.accdiscussion.com>

³ طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية ومقارنة مع المعايير الأمريكية، بريطانيا ومصر، النسخ للكمبيوتر والطباعة، ط 1، 2001، ص: 19.

- تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها جيدا وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية حول القضايا المرتبطة بالموضوع، وتدرس اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛
 - بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها، وتمتد هذه الفترة لأربعة شهور عادة¹؛
 - تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي الذي يقدم للمجلس للموافقة، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح وإتباع هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسميا؛
 - تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل وتنشر مسودة العرض، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهنية خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛
 - تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعة من قبل المجلس، وبعد التنقيح وموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم نشر المعيار.
- وقد أصدرت هذه اللجنة IASC41 معيار محاسبي دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها، وقد الغي 12 معيار إلى غاية 2009، وكما أصدرت العديد من التفسيرات، والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2000².
- وستتناول قائمة بالمعايير المحاسبية الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): يبين المعايير المحاسبية والتعديلات التي أجريت عليها

رقم المعيار	عنوان المعيار
IAS1	عرض القوائم المالية
IAS2	المخزون
IAS3	استبدال بالمعيار (IAS27/IAS28)
IAS4	استبدال بالمعيار (IAS36/IAS28)
IAS5	استبدال بالمعيار IAS1
IAS6	استبدال بالمعيار IAS15

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص: 108 - 109.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع أعلاه، ص: 109.

قائمة التدفقات النقدية	IAS7
الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	IAS8
استبدال بالمعيار IAS38	IAS9
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	IAS10
عقود الإنشاء	IAS11
ضرائب على النتيجة	IAS12
استبدال بالمعيار IAS1	IAS13
استبدال بالمعيار IAS8	IAS14
ملغي تماما	IAS15
التثبيتات المادية	IAS16
عقود الإيجار	IAS17
نواتج الأنشطة العادية	IAS18
منافع الموظفين	IAS19
محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS20
أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS21
استبدال بالمعيار IFRS3	IAS22
تكاليف الاقتراض	IAS23
افصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	IAS24
استبدال بالمعيارين IAS39/IAS40	IAS25
المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد	IAS26
القوائم المالية الموحدة والمنفردة	IAS27
المساهمات في المؤسسات الخليفة	IAS28
المعلومات المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS29
استبدال بالمعيار IFRS7	IAS30
المساهمة في المؤسسات المساعدة	IAS31
الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	IAS32
حصة السهم من الأرباح	IAS33
التقارير المالية المرحلة	IAS34
استبدال بالمعيار IFRS5	IAS35
انخفاض قيمة الأصول	IAS36
المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	IAS37
الأصول غير ملموسة	IAS38
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	IAS39

IAS40	الاستثمارات العقارية
IAS41	الزراعة

المصدر: حيدانو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30 نوفمبر 2011، دور المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS في تحسين المعلومة المحاسبية، جامعة ورقلة ص: 161-162.

الفرع الثاني: مجلس المعايير المحاسبية الدولية. IASB

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة ففي سنة 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وتعديل النظام الأساسي لها، وتم تسمية مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB الذي اعتبر ابتداء من سنة 2001 كهيئة مستقلة غير حكومية لا تهدف إلى الربح تسهر على تحضير وتبني ونشر المعايير وتعديلها وإلغائها أحيانا واتفق على أن كل معيار IAS الغي لا يستعمل اسمه ورقمه من جديد، وأن كل معيار جديد يصدر ابتداء من 2001 يظهر باسم IFRS كافية لأنها أوسع واشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي، ولأنه هدف الهيئة الأم IASB أساسا هو المعلومة المالية وليس المحاسبية فحسب .

أولا: الخريطة التنظيمية للمجلس IASB

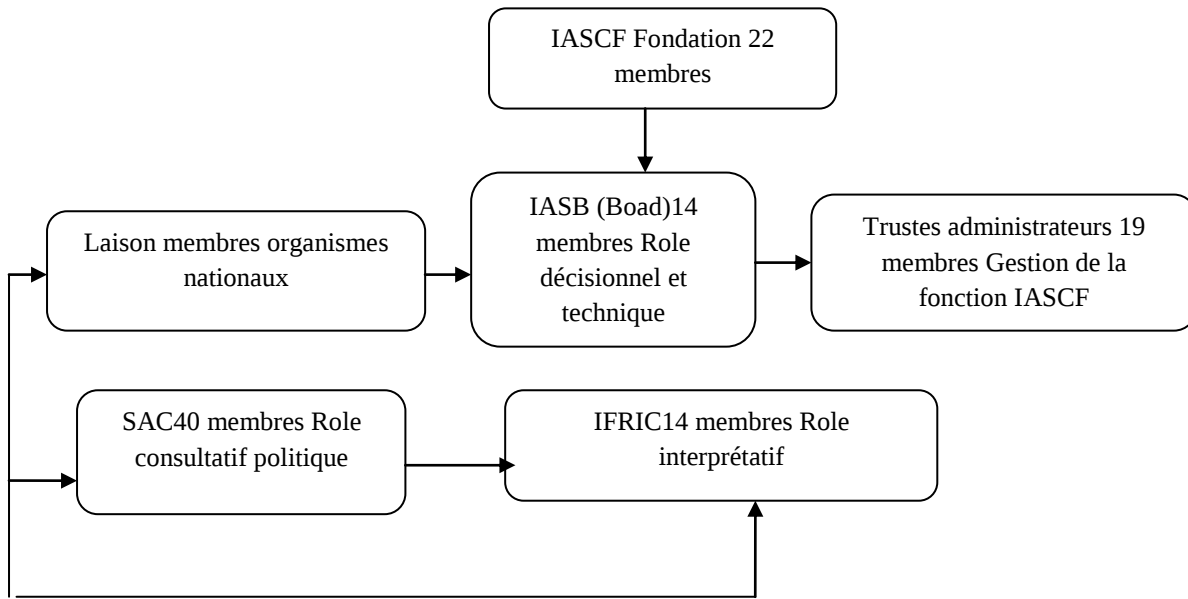
يتبع المجلس 100% إلى الهيئة التأسيسية الأم ويتكون هذا المجلس من الهيئات التالية:¹

- اللجنة التنفيذية: مهمته إيفاد خبرته التقنية وإعداد المعايير وتبنيها؛
- مجلس الرقابة: يتكون من إداريين Administrateurs تحت اسم Trustees، دوره يتمثل في تعيين أعضاء المجلس، إعداد الموازنة وجمع الأموال (الإعانات والمساعدات) وإثراء القانون التأسيسي IASB؛
- لجنة الشرح والتفسير IFRIC: اسمها القديم SIC وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير المعايير المحاسبية؛ الدولية الموجودة، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة انتظار في عرض معيار نهائي مناسب؛
- لجنة استشارية للتعبير: يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية، جهوية وأفراد ذوي الاختصاص، فتقدم إرشادات حول الغير للمجلس أو لمجلس رقابة ثانيا.

وسنوضح تنظيم من خلال الشكل التالي:

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 45.

الشكل رقم (2-1): الخريطة التنظيمية للمجلس IASB



المصدر: محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 46.

ثانيا: مهام مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

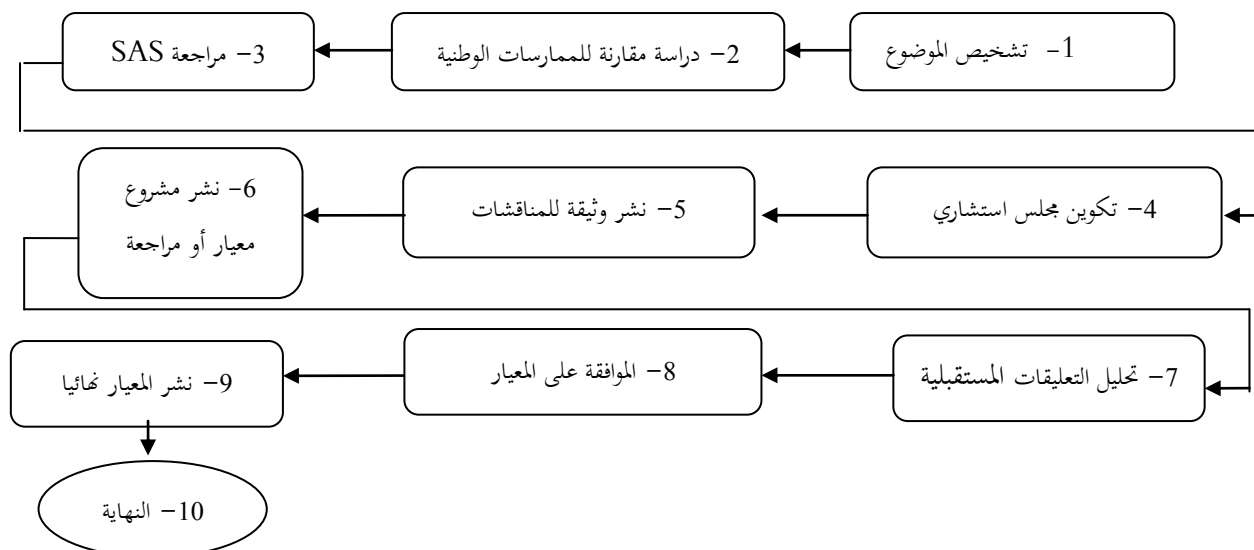
يكلف مجلس المعايير المحاسبة الدولية بالمهام التالية :

- إعداد ونشر وتعديل معايير المحاسبة الدولية؛
- نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع معايير المحاسبة الدولية الجارية؛
- إعداد إجراءات معالجة التدخلات؛
- تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة؛
- القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير المحاسبية الدولية للتطبيق وصلاحياتها في محيط متنوع ومتباين .

وقد كان أول قرار اتخذته المجلس خلال اجتماعه للمرة الأولى في جلسة فنية في أبريل 2001 هو تبنيه لمجموعة معايير وتفسيرات للمحاسبة الدولية القائمة والصادرة عن مجلس الإدارة للجنة ومعايير المحاسبة الدولية IASC السابق وتفسيرها، وأعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد IASB أيضا أن أمناء منشأة IAS وافقوا على تسمية معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASB "معايير التقارير المالية الدولية IFRS" مع الاستمرار في تسمية المعايير القائمة بـ "معايير المحاسبة الدولية IAS" ويفترض أن هذا التغير قد احدث من اجل تمكين المجلس من

التمييز بين المعايير الجديدة الصادرة بواسطته وتلك التي ورثها عن المجلس IASC السابق،¹ يوضح الشكل التالي إجراءات تبني معيار جديد

الشكل رقم (2-2): إجراءات تبني معيار جديد



المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS،

الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 47.

الجدول رقم (2-3): يبين قائمة معايير الإبلاغ المالي IFRS

رقم المعيار	عنوان المعيار
IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة
IFRS2	تسوية المضاربة في الأسهم
IFRS3	تجميع المؤسسات
IFRS4	عقود التأمين
IFRS5	الأصول غير جارية في ظل بيعها والأنشطة
IFRS6	تقييم الموارد الطبيعية
IFRS7	الأدوات المالية : المعلومات الواجب الإفصاح عنها
IFRS8	القطاعات التشغيلية
IFRS9	الأدوات المالية : التصنيف والقياس

المصدر: حميدانو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011، دور المعايير

المحاسبية الدولية IFRS/IAS في تحسين المعلومة المحاسبية، جامعة ورقلة، ص: 162-163.

¹ - مدني بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 130.

المبحث الثاني: الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح ومفهوم الشفافية

الفرع الأول: الإفصاح¹

يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. ويعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية والملاحظات الهامشية والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع.

بحيث يعتبر الإفصاح روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.² وأيضاً نستنتج مما سبق أن الإفصاح هو إظهار لكل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، أي أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون لبس، بحيث تشمل التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء هذا التقرير صورة واضحة وصادقة عن الوحدة المحاسبية. ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى ظهور ثلاث مفاهيم للإفصاح وهي:

¹ بلعادي عمار، جاحدو رضا، مداخلعة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات و آفاق، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، المعقد بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، ص: 6.

² ماجد إسماعيل أبو حام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 1430هـ/2009م، ص: 58.

(1) الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا، هذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعد على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب.

(2) الإفصاح العادل: يركز مفهوم الإفصاح العادل على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة و المساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، إلا أن المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد؛

(3) الإفصاح الكافي: هو الأكثر استخداماً من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث أنه وفقاً لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات.¹

- دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي:²

اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إصدار معايير محاسبية دولية تتعلق بالإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى تضمين كل معيار محاسبي تم إصداره البيانات أو المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية وخاصة الخارجيين في فهم الأسس التي أعدت عليها هذه القوائم وتضييق هوة الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة ومنها نذكر مفهوم الإفصاح حسب IAS1:

- مفهوم الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1:

يتضمن معيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق وعرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية المتعلقة IAS 1 بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 5

المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة،³ وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على

¹ بلعادي عمار، جاحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، نفس المرجع السابق، ص: 6.

² جودي محمد رمزي، مداخلة بعنوان اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، المنتدى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية علوم اقتصادية وعلوم التدبير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص: 11.

³ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط، 1 عمان، الأردن، 2008، ص: 94.

جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في الحقوق المالية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

الفرع الثاني: مفهوم الشفافية:

تعني الشفافية الوضوح والبعد عن الغموض والسرية في العمل أو في المهام التي يقومون بها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون.¹

- وتعرف الشفافية بأنها الكشف الكامل عن الصورة المالية الحقيقية للشركة، وتتطلب الشفافية أن تكون البيانات المالية المقدمة تعكس واقع الشركة، وإذا كان هناك تغيير في الوضع المالي للجهة المقدمة للتقرير، عندها تتطلب الشفافية الكاملة أن ينعكس هذا التغيير تبعاً لذلك وبشكل مباشر وان يتم إطلاع جميع الأطراف المعنية عليه.²

- تعرف الشفافية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات والظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم بكافة الأطراف المشاركة في السوق.³

المطلب الثاني: شروط الشفافية ومعوقاتها

الفرع الأول: شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:⁴

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها و يعلن عنها

أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات

بعد صدورها؛

¹ مريم سعادة، دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2014/2015، ص: 44.

² شركات طلال أبو غزالة وشركاء الدولية، الشفافية، المنتدى المالي والمحاسبي، ص: 6.

³ بن الطاهر حسين، بو طلاعة محمد، مداخلة بعنوان دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، يومي 2012/07/06، ص: 9.

⁴ محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، ورقة مقدمة إلى مؤتمر دولي متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ - الجمهورية المصرية العربية في ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص: 22.

2. أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت؛

3. أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية المبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل؛

4. أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك؛

الفرع الثاني: معوقات الشفافية

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهي تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية ويمكن

تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية:¹

1. الفساد: حيث تتسم الدول الناشئة والتي مؤخرًا من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدرى أن كان بعضها سببًا للفساد أم نتاجًا لها، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وما سيتبعه من مظاهر البلطجة والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين أن هناك علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة والفساد؛

2. الجهل: حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينيات وأن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهتم فقط أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية و أقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (بلد المنشأ – الصلاحية... الخ) وهي الحقبة التي كانت لا تقيم وزنا للمواطن ولاحقه في الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة ليس فقط بخصوص ما يستهلكه وإنما أيضًا بشأن أحوال الدولة بصفة عامة؛

¹ محمد طارق يوسف، نفس المرجع السابق، ص: 23.

3. ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفكك المشكلة وصعوبة التعامل معها ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تحرم جنائيا استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الاحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء استخدام هذا الغياب.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية و درجة أهمية المعلومات.

أولاً: أساليب الإفصاح:¹

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق منها:

-إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

-المصطلحات والعرض التفصيلي: يمكن أن تؤدي العناوين والأطراف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيداً بصفة عامة؛

-الملاحظة الهامشية: يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة؛

-الملحق: ويشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية؛

¹ جميل أحمد، سفير محمد، مداخلة بعنوان تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص:9.

-شهادة المراجع: تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

ثانيا: الشفافية في القوائم المالية:¹

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين ، وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها بإضرار بمصالح الشركة، فيجوز لها الإحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي و الواقعي للشركة.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية، حيث أن الأخير أكثر عمومية إذ أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، لأنه هناك تكلفة بتوفير المعلومات الدقيقة، وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف، حيث كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تحدث في الشركات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة، لأن اعتماد الشفافية أدى إلى افتقار المساءلة، وكلاهما بشكل كبير في الضعف المالي سواء في الشركات أو على مستوى الدولة وذلك من خلال الحاجة إلى تبرير السلوكيات والسياسات المتبعة من طرف الأعوان الاقتصاديين بما فيها السلطات، ومدى قبول المسؤولين بالقرارات والنتائج المتوصل إليها.

المبحث الثالث: علاقة ودور حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية

إن إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها يتطلب وجود معايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة، إن الإدارة غير الشفافة هي إدارة فاسدة ولغياب الشفافية والإفصاح تأثير سلبي على النمو الاقتصادي إذ أن تغيير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المستثمرين سيدفعهم إلى اتخاذ قرارات خاطئة فالشفافية تشكل مصدرا أساسيا لتعزيز الحكم السليم وهي ما يحتاجه المستثمرون.

¹ جميل أحمد، سفير محمد، نفس المرجع السابق، ص: 9-10.

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية

إن تطبيق آليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات المالية إنما يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة، ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق انسياب ووصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل ما يبين بشكل جلي علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية.

1) مبادئ الحوكمة والأنظمة المحاسبية:¹

لقد أكدت مبادئ ومعايير الحوكمة على مجموع من الإرشادات في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية وذلك على النحو التالي:

- 1- أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي؛
- 2- أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر أو الاطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي إلا للأشخاص المرخص لهم بذلك؛
- 3- أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن وموارد تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الإلكترونية.

2) اثر الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية:

إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم بطريقة أو بأخرى في إيجاد ومراقبة الأنظمة المالية والمحاسبية، ما ينعكس عليها بالإيجاب بتقوية هذه الأخيرة وذلك من خلال:

- توفير إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة؛

قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الخارجين بمدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن؛

¹ جميل أحمد، سفير محمد، نفس المرجع السابق، ص: 6-7.

-قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتقييم مدى فاعلية الأنشطة على هذه السجلات والتقارير.

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق حوكمة الشركات وفق معايير المحاسبة الدولية

إن نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، بحيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة في الجزائر.

تعد نظرية الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المسندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال.

ويحتاج المساهمون و المستثمرون المرتقبون للحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقسيم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات كافية بشأن تقييم المؤسسة، وحقوق الملكية، وحقوق التصويت لفئات الأسهم المختلفة بها، كما يسهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم الجمهور لهاكل و أنشطة المشروعات علاوة على تفهم سياسات الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقة الشركات بالمجتمعات التي تعمل من خلالها.¹

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه .

إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي أو تفسيرها بل وسع في نطاقه ومضمونه و أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعالية أو تقديرية ولها تأثير ملحوظ على متخذ القرارات²، حيث يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية.

¹ حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية (IAS \ IAFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص:66.

² وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:69.

أولاً: العناصر المؤثرة في الإفصاح:¹

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح، و من أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح مايلي:

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي الشركات اهتماما خاص في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصّح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة؛

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: و تتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ماتكون من المنظمات المهنية والحكومية؛

- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الأطراف، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصّح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية ويتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية: (IASB) الدولية

- المستخدم المستهدف من المعلومات المحاسبية؛

- تحديد أغراض المعلومات المحاسبية؛

- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛

- تحديد أساليب وطرق الإفصاح.

ثانياً: الممارسات الخاطئة في الإفصاح:²

إن إقدام الشركات وجوئها إلى تقديم معلومات مضللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذا التقديرات والخطط المستقبلية يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب التالية:

- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:

تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن معلومات في القوائم المالية، تقارير تستعرض فيها الموقف المالي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها؛

¹ جميل أحمد، سفير محمد، نفس المرجع السابق، ص: 7-8.

² جميل أحمد، سفير محمد، نفس المرجع أعلاه، ص: 8.

-إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤثر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية و إجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، لذا فإن معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية، تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال؛

-التلاعب في اعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية:

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن مسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة الدولية، كأن تقوم الشركة بإعداد تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات إهلاك ثم تقوم بإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك في بيان صحفي لها مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

1-الممارسات الخاطئة في المحاسبة:¹

تتمثل الممارسات الخاطئة الشائعة في المحاسبة في مايلي:

- الممارسات الخاطئة بالإيرادات؛
- الممارسات الخاطئة بالمصروفات؛
- الممارسات الخاصة بعمليات الدمج؛
- المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة؛
- الممارسات الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمال (الرشاوي)؛
- الالتزامات الخاصة بالالتزامات العرضية.

2-الممارسات الخاطئة الشائعة في الإفصاح:²

تتمثل الممارسات الخاطئة الشائعة في الإفصاح مايلي:

- 1.عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة؛

¹ بلعادي عمار، جاحدو رضا، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة - واقع رهانات وآفاق- نفس المرجع السابق، ص: 8.

² بلعادي عمار، جاحدو رضا، نفس المرجع أعلاه، ص:9.

2. عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع أطراف ذوي العلاقة؛

3. التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية.

3- الممارسات الخاطئة الشائعة في المراجعة:

هناك عدد من الممارسات الخاطئة التي قام بها بعض المراجعون، إما خطأ في تطبيق معايير المراجعة أو لتواطئهم مع المسؤولين بالشركات في إخفاء ممارسات محاسبية خاطئة ذات تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة، ومن أمثلة تلك الممارسات مايلي:

1. ابداء رأي غير متحفظ عن القوائم المالية على الرغم من علم المراجع بممارسات الإدارة الخاطئة في المحاسبة والإفصاح؛

2. عدم بذل العناية المهنية الواجبة في تخطيط عملية المراجعة وتقييم المخاطر و إعداد برنامج المراجعة؛

3. عدم بذل العناية المهنية الواجبة في الحصول على أدلة الإثبات المناسبة والكافية لتأييد رأي المراجع حول القوائم المالية بما في ذلك عدم الحصول على أو التحقق من قرارات الإدارة الكتابية أو الشفهية؛

4. عدم بذل العناية المهنية الواجبة في مراجعة المعاملات غير العادية والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

5. عدم تعديل نطاق المراجعة للاستجابة للمؤشرات التي تشير إلى وجود مخالفات أو ممارسات محاسبية خاطئة؛

6. عدم الحفاظ على استقلالية المراجع وتعامله على اسهم الشركة محل المراجعة؛

المطلب الرابع: اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلباً ضرورياً، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات على وجه أفضل ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنه أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية للمركز المالي بالشركة لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.¹

¹ زرزار العياشي، مداخلته بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانت و أفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010، ص 14.

خلاصة:

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية، (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد و بالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية و أداء الشركة وهيكل الملكية وفق لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة، وتعد الشفافية من المقومات الأساسية للحوكمة الجيدة للشركات والأساس الذي تقوم عليه.

حيث لاحظنا أن أكبر المؤسسات العالمية تتجه نحو الإفصاح والشفافية وذلك لما لهما من دور كبير في خدمة مصالحها كالحفاظ على صورة المؤسسة وصدقها من خلال العرض السليم للقوائم المالية وكذا شفافيتها أما بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة فإن الإفصاح والشفافية يؤديان إلى حمايتهم من كل التلاعبات المالية والإدارية.

لنتناول أيضا علاقة الربط بين الحوكمة والإفصاح والشفافية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتظهر التجارب أن الشفافية والإفصاح المحاسبي الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين وأقل عرضة للمفاجآت الغير السارة.

ويعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، حيث يفترض هذا المبدأ تقوم الشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بالشركة، وبالتالي فإن اعتماد المحاسب على المعايير المحاسبية الدولية في مجال العرض والإفصاح من شأنه أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية وتدعيم الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق حوكمة جيدة.

ولتنوير وإثراء الموضوع أكثر ارتأينا القيام بدراسة ميدانية في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

المبحث الأول : الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تم في هذا الفصل محاولة ربط المعلومات النظرية بالجانب التطبيقي وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين لأجل الإحاطة بموضوع البحث، والتوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الموضوع ونظرا لعدم وجود دراسة ميدانية سابقة حول حوكمة الشركات ومفهوم الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وخصوصا أن هذه الحوكمة لم تحصى بتطبيق في مختلف الشركات الجزائرية، ولقد ارتأينا باستخدام أسلوب الاستبيان، وفيمايلي سوف نقوم بعرض الخطة على النحو التالي:

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بدور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، والذي له تأثير على مدى صحة القوائم المالية لتكون ذات شفافية ومصداقية، ولتلبية متطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، حيث تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى محاولة من الإستجابات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للموضوع، وذلك بإعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على جوانب أفضل لمعالجة الموضوع.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الطالبات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك تماشيا مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بدور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال استخدام قائمة الإستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات: الفرع الأول: البيانات الأولية.

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS21) الإصدار الواحد والعشرون (21) وبرنامج Mini Tab 16.

الفرع الثاني: البيانات الثانوية.

وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمؤتمرات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة، والتي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

المطلب الثاني: اعداد الإستبيان.

- يتم إعداد إستمارة الاستبانة وفق الفرعين التاليين

الفرع الأول: تصميم الاستمارة:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل من يقرأها ولا يمكن إعطاء تفسيرات متعددة أخرى لها، بحيث تكون هذه الأسئلة حول موضوع دور الحوكمة في تعزيز

الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وقد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة والمشرفين وحتى الزملاء المتكونين في مجال المحاسبة، الذين وجهونا في كيفية إعداد الأسئلة، كما إستعنا في إعداد إستمارة، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة من حيث المنهاج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة إستمارة الاستقصاء، وقد قمنا بإعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات و المعلومات؛
 - عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
 - تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
 - عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف مايلزم؛
 - توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- وقد حرصنا في اعدادها على ان تكون:

__ بسيطة وواضحة؛

__ تحتوي على أسئلة تمكن الفرد من اختيار بديل من عدة بدائل ؛

__ أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم اعدادها على اساس مقياس ليكارت الخماسي (LIKERT SCALE) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تناولها الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم(3-1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، الأردن، عما، 1999، ص:113

الفرع الثاني: عملية توزيع الإستمارة

بعد أن تم إعداد الإستبيان بالشكل النهائي، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تم الإجابة عليها، وقد تم توزيع إستمارة الإستبيان على أفراد العينة من خلال عدة جهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الإستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك بإستعمال عدت طرق أهمها:

-الإتصال المباشر بالعينة؛

-إيداع الاستثمارات على مستوى مكاتب المحاسبين.

-عن طريق البريد الإلكتروني.

وتتعدد القنوات المعتمد عليها في استقصاء الإجابات تنوعت كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام وساعات وإلى دقائق معدودة في بعض الأحيان حيث تم الحصول على الإجابة من خلال:

-الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصى؛

-الإتصال بالمكاتب التي تم زيارتها واسترداد الإستمارات؛

- استلام بعض الإجابات بشكل غير مباشر وذلك عن طريق إيداعها من طرف الفرد المستقصى لدى القسم.

الفرع الثالث: هيكل الاستبيان.

احتوى الاستبيان قسمين رئيسيين على:

القسم الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة(05) أسئلة.

القسم الثاني:يشمل معلومات خاصة بالدراسة وينقسم إلى أربعة محاور تضم واحد وأربعون سؤال وهي :

- المحور الأول: أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات ويتضمن (10) أسئلة.
- المحور الثاني: مقومات الإفصاح والشفافية ويتضمن (12) سؤالاً.
- المحور الثالث: مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية ويتضمن(09) أسئلة.
- المحور الرابع: مدى مساهمة حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبية الدولية وتتضمن (10) أسئلة.

الفرع الرابع: معالجة الاستبيان.

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها إستمارة الإستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الإستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الإستبيانات، تم الاعتماد على برنامج EXCEL 2007 في عملية تصنيف الإجابات على الأسئلة وعرض وتحليل المعطيات على برنامج(SPSS 21) وبرنامج Mini Tab 16 لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1- صدق وثبات الأداة: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثل في الاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلا، تم استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام 84.8% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

1-الوسط الحسابي: تم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2- الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3- تحليل نتائج الدراسة.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

سوف نسعى في هذا الجزء إلى توضيح بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة، من إطار وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالإستبيان.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة:

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين ودكاترة ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبين في كل من ولاية الوادي و ولاية بسكرة.

وكذلك وزعناها عن طريق البريد الشخصي لنا إلى مختلف أفراد العينة الذين توفر لدينا بريدهم الالكتروني، وقصدنا في تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

على غرار الدراسات التي تعتمد على الإستبيان فانه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 65 استمارة، وبعد عملية الفرز تم ارجاع 54 استمارة، والنتائج مبينه في الجدول التالي:

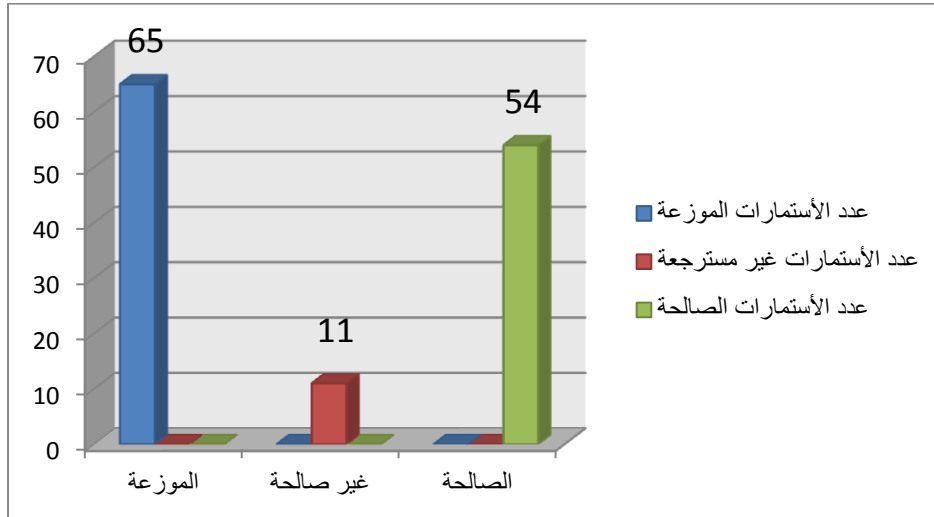
جدول رقم (3-2): الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان.

البيان	الاستبيان	
	النسبة	العدد
عدد الاستثمارات الموزعة	100%	65
عدد الاستثمارات غير المسترجعة	16.92%	11
عدد الاستثمارات الصالحة	83.08%	54

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان.

والسبب الرئيسي لعدد الاستثمارات الغير مسترجعة هو: أن هناك إستثمارات غير صالحة للإستعمال وذلك راجع للأسباب التالية: - لحظنا أنها مملوءة بطريقة غير سليمة، وعدم إهتمام بعض أفراد العينة بملئ استمارة الاستبيان، وهناك استثمارات لم يكتمل ملؤها، وهناك استثمارات لم يتم إرجاعها، وهناك بعض الاستثمارات تم استلامها بعد الوقت المحدد للدراسة.

الشكل رقم (3-1): الاحصائية الخاصة باستثمارات الإستبيان



المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على جدول اعلاه)

الفرع الثالث: حدود الدراسة.

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تم تحديد هذه الدراسة بالجزائر وخاصة جامعتي الشهيد حمه لخضر بالوادي، وجامعة محمد خيضر بسكرة.

- **الحدود الزمانية:** استغرقت الدراسة الميدانية، ابتداء من أول فيفري إلى غاية الخامس عشر من أبريل للسداسي الثاني 2016/2015، وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعها إلى غاية جمع الإستمارات.

- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين والمختصين في مجال المحاسبة.

- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالموضوعية في كامل جوانب هذا البحث، وخاصة المواضيع المرتبطة أساسا بدور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفرغ الاستبيان تحصلنا على نتائج أراء أفراد العينة، وفي ما يلي نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

يمكن تحديد خصائص العامة للعينة من خلال الفروع الخمسة التالية:

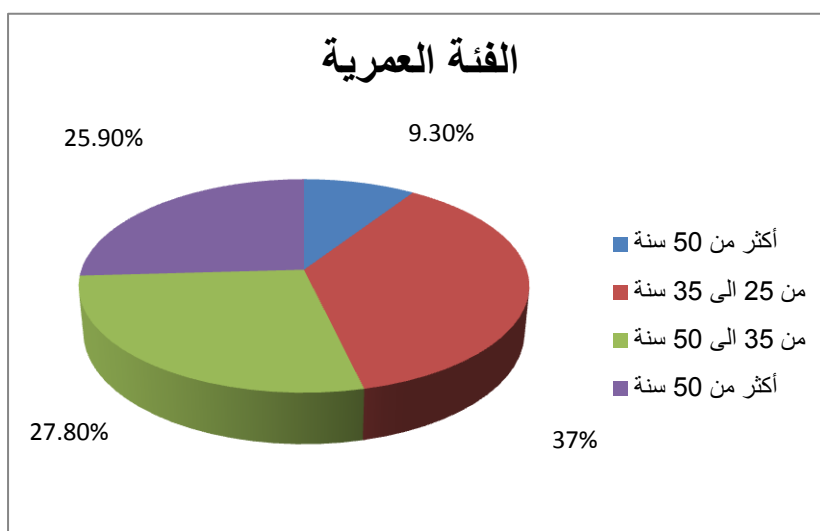
الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية.

جدول رقم: (3-4) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	05	9.3%
من 25-35 سنة	20	37.0%
من 35-50 سنة	15	27.8%
أكثر من 50 سنة	14	25.9%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على نتائج SPSS)

الشكل رقم (3-2): تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة أقل من 25 إلى 50 سنة بنسبة 37.0% وتليها نسبة 27.8% لفئة من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة، وتليها أيضا الفئة الأكثر من 50 بنسبة 25.9% أما 9.3% النسبة المتبقية حظيت بها الفئة التي أعمارها أقل من 25 سنة.

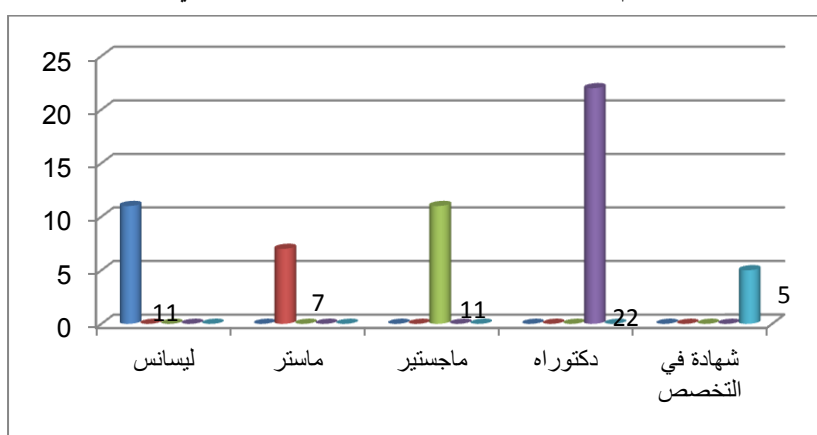
الفرع الثاني : خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	11	16.7%
ماستر	7	13%
ماجستير	11	20.4%
دكتوراه	22	40.7%
شهادة في التخصص	5	9.3%
المجموع	56	100%

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على نتائج SPSS)

الشكل رقم: (3-4) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبيتهم حاصلين على شهادة دكتوراه بنسبة البالغ عددهم 22 بنسبة 40.7%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ماجستير البالغ عددهم 11 بنسبة 20.4%، وبعدها فئة الحاصلين على شهادات ليسانس البالغ عددهم 11 بنسبة 16.7%، وتليها أيضا فئة الحاصلين على الماستر البالغ عددهم 7 بنسبة 13% وفي الأخير شهادات أخرى البالغ عددهم 5 بنسبة 9.3%.

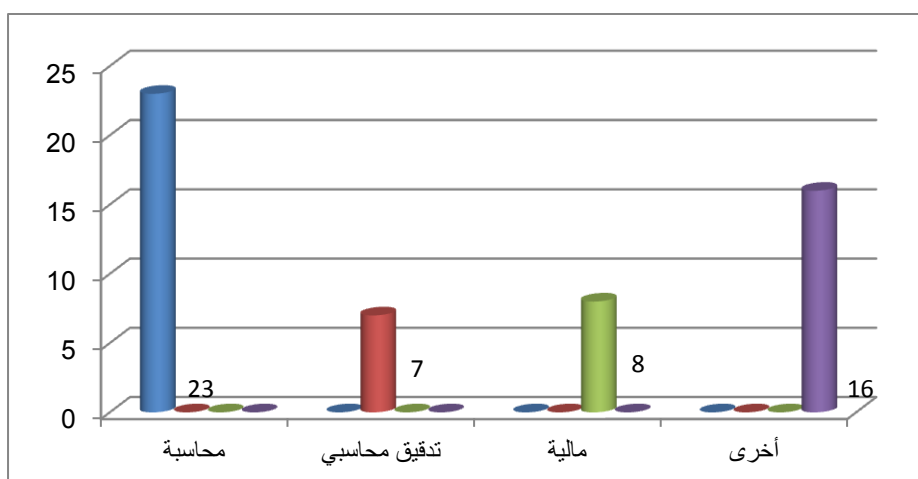
ثالثا : خصائص العينة من حيث التخصص

الجدول رقم (3-6): توزيع عينة الدراسة من ناحية التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	23	42.6%
تدقيق محاسبي	7	13.0%
مالية	8	14.8%
أخرى	16	29.6%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبات. (بناء على نتائج SPSS21)

الشكل رقم: (3-5) يمثل عينة الدراسة حسب التخصص.



المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب تخصص الأفراد العينة حيث نجد أن فئة تخصص محاسبة هي الأكبر والبالغ عددها 23 فرد بنسبة 42.6%، أما الفئة الأخرى البالغ عددها 16 بنسبة، 29.6%، وتليها فئة المالية البالغ عددها 8 بنسبة 14.8%، وفي الأخير أصحاب تدقيق محاسبي بـ 7 والبالغ نسبتها 13.0%.

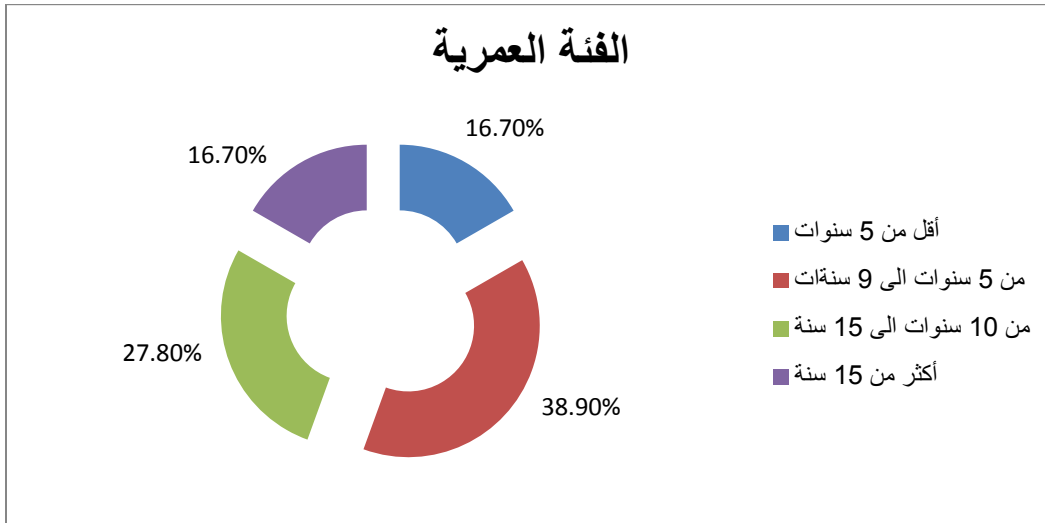
رابعاً : خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية.

الجدول رقم (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	16.7%
من 5 سنوات إلى 9 سنوات	21	38.9%
من 10 سنوات إلى 15 سنة	15	27.8%
سنة 15 من أكثر	9	16.7%
المجموع	54	100%

المصدر : من اعداد الطالبتين (بناء على نتائج SPSS21)

الشكل رقم (3-6): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة أكثر من 5 سنوات بنسبة 38.9%، أما ما نسبته 27.80% فكان للفئة من 10 سنوات إلى 15 سنة، وما نسبته 16.70% فكانت للفئتين أقل من 5 سنوات وكذلك أكثر من 15 سنة.

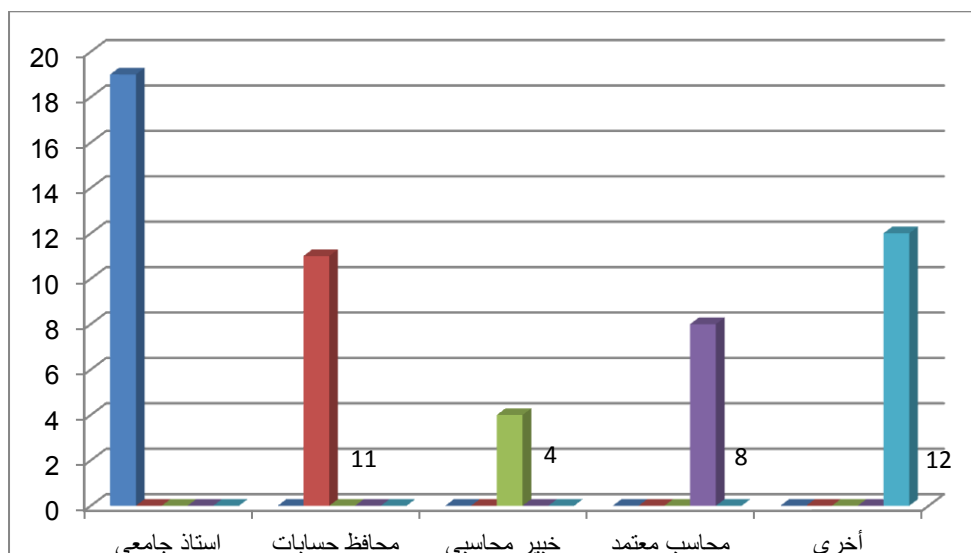
الفرع الخامس: خصائص العينة من حيث المهنة

الجدول رقم (3-8): توزيع عينة الدراسة من حيث المهنة.

المهنة	العدد	النسبة
أستاذ جامعي	19	35.2%
محافظ حسابات	11	20.4%
خبير محاسبي	4	7.4%
محاسب معتمد	8	11.2%
أخرى	12	22.2%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين (بناءً على نتائج SPSS 21)

الشكل رقم (3-7): يمثل عينة الدراسة من حيث المهنة.



المصدر : من إعداد الطالبتين (بناءً على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة أستاذ جامعي هي الأكبر والبالغ عددها 19 أستاذ بنسبة 35.2%، أما ما نسبته 20.4% فيمثل محافظي الحسابات والبالغ عددهم 11 محافظ، أما أخرى فبلغ عددهم 12 بنسبة 22.2%، وكانت مهنة محاسب معتمد البالغ عددهم 8 مسيرين بنسبة 11.2%، أما خبير محاسبي حيث بلغ عددها 4 ونسبة 7.4% وهي الأخيرة من حيث الترتيب.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الاستبيان واختبار صدق وثبات الأداة

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1، معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الاهمية	الوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1-أقل من 1.79
غير موافق	1.8 أقل من 2.59
محايد	2.6 أقل من 3.39
موافق	3.4 أقل من 4.19
موافق بشدة	4.20 الى 5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانياً: اختبار صدق وثبات الأداة والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الفرع الأول: اختبار صدق وثبات الأداة.

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية

للصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

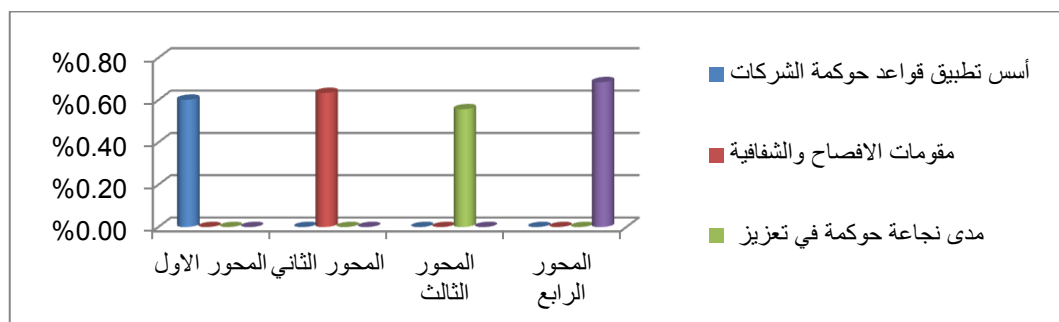
الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة.

الجدول رقم (3-10): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

محاور الاستبيان	محتوى المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات	10	0.602	0.775
المحور الثاني	مقومات الإفصاح والشفافية	12	0.634	0.796
المحور الثالث	مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية	09	0.557	0.746
المحور الرابع	مدى مساهمة حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية	10	0.685	0.827
	مجموع المحاور	41	0.848	0.921

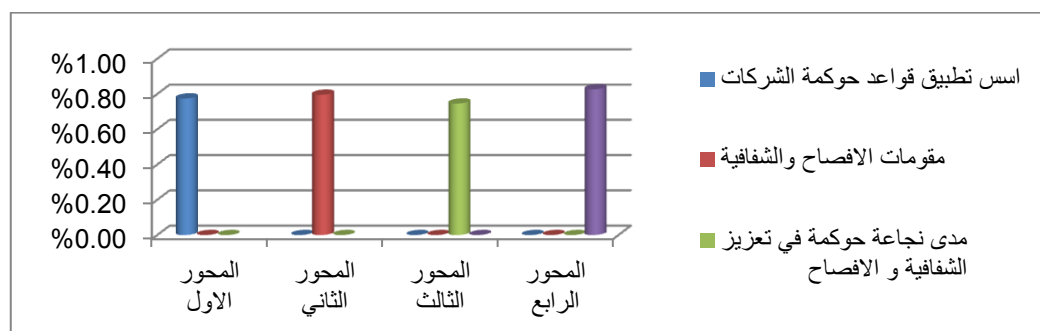
المصدر : من إعداد الطالبتين (بناء على نتائج SPSS21)

الشكل رقم (3-8): توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ



المصدر : من إعداد الطالبتين (بناء على مخرجات SPSS21)

الشكل رقم (3-9): معامل الصدق



المصدر : من إعداد الطالبتين (بناء على مخرجات SPSS21)

يتضح من الجدول رقم (10) والشكلين البيانيين ما يلي:

بلغت قيمة المعامل ألفا كرونباخ بالنسبة لجميع المحاور (0.848) وهو ما يعني بأن هذه الدراسة تتميز بالصدق والثبات.

لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين (0.775) و (0.827) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.921) مما يدل على أن محتوى الدراسة يتميز بالصدق والثبات.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح بما يعني أن الدراسة تتميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة

أولاً : أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات

جدول رقم (3-11): نتائج آراء عينة الدراسة حول أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات.

المؤشرات الإحصائية			الاستجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
2	0.636	4.37	1	9	16	15	13	1- هل في رأيك تطوير هيكل قواعد الحوكمة يضمن تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.
9	0.681	3.56	1	9	16	15	13	2- تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة بمبادئ حوكمة الشركات وقواعدها.
10	1.093	3.46	5	6	10	12	21	3- تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات يتم بعدالة بين المساهمين و أعضاء مجلس الإدارة والمديرين.
8	1.255	3.70	5	6	10	12	21	4- يقوم مجلس الإدارة بأداء مهامه المنوط به حسب قواعد حوكمة الشركات.
7	1.341	3.94	-	4	9	27	14	5- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة العمود الفقري في نجاح وفعالية حوكمة الشركات.
1	0.856	4.50	-	1	-	24	29	6- يجب أن يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً يعرض على المساهمين بشكل يلخص مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

4	0.607	4.22	-	2	3	30	19	7- من الضروري أن يتناسب مقدار الإفصاح في الشركات مع متطلبات قواعد الحوكمة.
5	0.718	4.20	-	2	3	31	18	8- تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات بتوفر إطار تنظيمي فعال.
6	0.711	4.15	1	2	3	30	18	9- وجود قنوات لنشر المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة.
3	0.833	4.26	-	2	10	14	28	10- يعامل جميع المساهمين المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
المتوسط العام حول أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات								
	0.435	4.0370						

المصدر : من إعداد الطالبتين (بالاعتماد على برنامج Spss21)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بأسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.0370) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في أسس تطبيق قواعد الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.435) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- 1- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (4.50 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن ادراك أسس تطبيق قواعد الشركات لنشاط الشركة على أن يجب أن يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً يعرض على المساهمين بشكل يلخص مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- 2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (4.37 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن تطوير هيكل قواعد الحوكمة يضمن تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.
- 3- في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي (4.26 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على يعامل جميع المساهمين المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- 4- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (4.22 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن من الضروري أن يتناسب مقدار الإفصاح في الشركات مع متطلبات قواعد الحوكمة.

- 5- في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (4.20 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات بتوفر إطار تنظيمي فعال.
- 6- في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي (4.15 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن وجود قنوات لنشر المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة.
- 7- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.94 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة العمود الفقري في نجاح وفعالية حوكمة الشركات.
- 8- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (3.70 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يجب أن يقوم مجلس الإدارة بأداء مهامه المنوط بها حسب قواعد حوكمة الشركات.
- 9- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (3.56 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة بمبادئ حوكمة الشركات وقواعدها.
- 10- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (3.46 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات يتم بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.

ثانيا: مقومات الإفصاح والشفافية

جدول رقم (3-12): نتائج آراء عينة الدراسة حول مقومات الإفصاح والشفافية

المؤشرات الإحصائية			الاستجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
2	0.636	4.46	-	-	4	21	29	1- يضمن الإفصاح حفظ حقوق المساهمين واجتذاب رؤوس الأموال.
1	0.570	4.57	-	-	2	19	33	2- ضرورة إفصاح المراجع الخارجي عن وجود تلاعبات أو ممارسات خاطئة أو سلوك غير أخلاقي للمساهمين.
3	0.801	4.33	1	-	5	22	26	3- يتم الإفصاح عن جميع عناصر وبنود المركز المالي بدون استثناء وبكل شفافية
4	0.754	4.19	-	1	8	25	20	4- يتم الإفصاح لجميع المساهمين عن ملكية الأسهم بجميع فئاتهم .
8	0.868	3.96	-	4	9	26	15	5- يتم الإفصاح للمديرين التنفيذيين عن المكافأة وكيفية اختيارهم.
5	0.728	4.13	-	1	8	28	17	6- يتم الإفصاح عن ما اذا كانت هناك مخاطر جوهرية متوقعة.
12	0.886	3.69	1	3	17	24	9	7- يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي والذي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة .
6	0.801	4.00	-	4	5	32	13	8- يتم الإفصاح والشفافية عن ما إذا كان هناك نظام رقابة داخلي كفء وفعال يتصف بالموضوعية في الكشف عن مواطن القوة والضعف داخل الشركة.
11	0.932	3.67	1	5	14	25	9	9- مسؤولية الإفصاح والشفافية تقع أساسا على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
7	0.727	4.00	-	4	2	38	10	10- إن تحسين درجات الإفصاح والشفافية والوضوح يؤدي بضرورة إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات.
9	0.816	3.78	-	5	10	31	8	11- إن المعاملات المتكافئة للمساهمين يساعد على الإفصاح والشفافية.

10	1.152	3.74	2	8	8	20	16	12- إن دور أصحاب المصالح يكمن في تعزيز الإفصاح والشفافية
	0.3651	4.0432	المتوسط العام حول مقومات الإفصاح والشفافية					

المصدر: من إعداد الطالبين (بالاعتماد على برنامج Spss21)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمقومات الإفصاح والشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.0432) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في مقومات الإفصاح والشفافية وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.3651) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1. في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (4.57 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح للمديرين التنفيذيين عن المكافأة وكيفية اختيارهم.
2. في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (4.46 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يضمن الإفصاح حفظ حقوق المساهمين واجتذاب رؤوس الأموال.
3. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (4.33 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح عن جميع عناصر ونود المركز المالي بدون استثناء وبكل شفافية.
4. في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (4.19 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح لجميع المساهمين عن ملكية الأسهم بجميع فئاتهم.
5. في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (4.13 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح عن ما إذا كانت هناك مخاطر جوهرية متوقعة.
6. في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (4.00 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح والشفافية عن ما إذا كان هناك نظام رقابة داخلي كفاء وفعال يتصف بالموضوعية في الكشف عن مواطن القوة والضعف داخل الشركة.

7. في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي (3 < 4.00) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تحسين درجات الإفصاح والشفافية والوضوح يؤدي بضرورة إلى تحسين عملية إتخاذ القرارات.
8. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3 < 3.96) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم الإفصاح للمدريين التنفيذيين عن المكافأة وكيفية اختيارهم.
9. في الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي (3 < 3.78) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعاملات المتكافئة للمساهمين تساعد على الإفصاح والشفافية.
10. في الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي (3 < 3.74) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن دور أصحاب المصالح يكمن في تعزيز الإفصاح و الشفافية.
11. في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (3 < 3.69) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي والذي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة .
12. في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي (3 < 3.67) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن مسؤولية الإفصاح والشفافية تقع أساسا على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ثالثا: مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية

ستتم دراستنا بتحليل اراء العينة حسب الفرضيات التالية:

H_0 لا $0.05 \leq P$ نقبل H_0 ونرفض H_1

H_1 نعم $0.05 > P$ نقبل H_1 ونرفض H_0

H_0 لا توجد نجاعة لحوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية.

H_1 نعم توجد نجاعة لحوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (3-14): نتائج آراء عينة الدراسة حول ما مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية.

الاستجابات							المؤشرات الإحصائية			
العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Z	P	الاتجاه العام
1- تتسع حوكمة الشركات لتشمل : إدارة المؤسسة وتعظيم أدائها وتنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح و التصرف غير المقبول.	20	32	1	1	-	4.31	0.609	9.66	0.000	موافق بشدة
2- تطور وارتقاء الحوكمة يكون نتيجة توفر وصف وظيفي و هيكل تنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسئوليات.	17	31	4	2	-	4.17	0.720	8.57	0.000	موافق
3- تتحقق مصالح الجمهور في الشركات بتوفر تشريعات وقوانين واضحة.	24	19	9	2	-	4.20	0.855	8.85	0.000	موافق بشدة
4- وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد.	22	30	1	1	-	4.35	0.619	9.93	0.000	موافق بشدة
5- في الواقع حوكمة الشركات توفر للمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة وإقتراح الحلول المناسبة.	20	25	8	1	-	4.19	0.754	8.71	0.000	موافق
6- تساعد مبادئ الحوكمة الفعالة في الحد من التلاعبات و الاختلاسات من طرف المسيرين على حساب المساهمين.	18	23	3	-	-	4.46	0.605	10.75	0.000	موافق بشدة
7- من وجهة نظركم هناك ضرورة ملحة لتطبيق أسس ومبادئ حوكمة في الشركات.	35	17	2	-	-	4.61	0.564	11.84	0.000	موافق بشدة
8- يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	25	28	1	-	-	4.44	0.538	10.61	0.000	موافق بشدة

موافق بشدة	0.000	9.80	0.847	4.33	1	-	7	18	28	9-تضمن مبادئ حوكمة الشركات عدم التداخل والتضارب بين رؤساء المصالح وأعضاء مجلس وجميع الأطراف الأخرى، على عدم عرقلة سيرورة جميع المهام الإدارية.
المتوسط العام حول مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية										
	0.000	9.86	0.3229	4.34						

المصدر: من إعداد الطالبين (بناء على نتائج SPSS وMini Tap16)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بوجد نجاعة لحوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية، ومتوسطها الحسابي يقدر بـ (4.150) ويؤكد أكثر نتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) بالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه توجد نجاعة لحوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5%.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، واختبار Z وقيمة p وهي كالتالي:

1- تتسع حوكمة الشركات لتشمل : إدارة المؤسسة وتعظيم أدائها وتنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول، فهو يتجه نحو موافق بشدة بمتوسط حسابي قدر بـ (4.31) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) بالتالي تحقق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على ان تتسع حوكمة الشركات لتشمل إدارة المؤسسة وتعظيم أدائها وتنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول وذلك عند مستوى معنوية 5% .

2- تطور وارتقاء الحوكمة يكون نتيجة توفر وصف وظيفي وهيكل تنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي (4.17) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد تطور وارتقاء الحوكمة يكون نتيجة توفر وصف وظيفي و هيكل تنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات عند مستوى معنوية 5% .

3- تتحقق مصالح الجمهور في الشركات بتوفر تشريعات وقوانين واضحة فهي تتجه نحو موافق بمتوسط حسابي (4.20) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق

الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد أن مصالح الجمهور في الشركات بتوفر تشريعات وقوانين واضحة عند مستوى معنوية 5%.

4- وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد فهي تتجه نحو الموافق بشدة بمتوسط حسابي (4.35) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد أن وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد عند مستوى معنوية 5%.

5- في الواقع حوكمة الشركات توفر للمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة وإقتراح الحلول المناسبة، فهو يتجه نحو الموافق بمتوسط حسابي (4.19) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 وهي في الواقع حوكمة الشركات توفر للمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة وإقتراح الحلول المناسبة، عند مستوى معنوية 5%.

6- تساعد مبادئ الحوكمة الفعالة في الحد من التلاعبات والاختلاسات من طرف المديريين على حساب المساهمين، والتي تتجه إلى موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره (4.46) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 تساعد مبادئ الحوكمة الفعالة في الحد من التلاعبات والاختلاسات من طرف المديريين على حساب المساهمين عند مستوى معنوية 5%.

7- هناك ضرورة ملحة لتطبيق أسس ومبادئ حوكمة في الشركات، فهي تتجه نحو موافق بشدة بمتوسط حسابي (4.61) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z الذي يؤكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه هناك ضرورة ملحة لتطبيق أسس ومبادئ حوكمة في الشركات، عند مستوى معنوية 5%.

8- يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي (4.44) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z والذي يتأكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات عند مستوى معنوية 5%.

9- تضمن مبادئ حوكمة الشركات عدم التداخل والتضارب بين رؤساء المصالح وأعضاء مجلس وجميع الأطراف الأخرى، على عدم عرقلة سيورة جميع المهام الإدارية فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي قدره (4.33) ويؤكد أكثر نتائج اختبار Z والذي يؤكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) بالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه تضمن مبادئ حوكمة الشركات عدم التداخل والتضارب بين رؤساء المصالح وأعضاء مجلس وجميع الأطراف الأخرى، على عدم عرقلة سيورة جميع المهام الإدارية عند مستوى معنوية 5%.

رابعاً: مدى مساهمة حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية

ستتم دراستنا بتحليل آراء العينة حسب الفرضيات التالية:

H_0 لا تساهم حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

H_1 نعم تساهم حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

جدول رقم (3-15): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير

المحاسبية الدولية.

المؤشرات الإحصائية		الاستجابات								العبارة
الاتحاد العام	P	Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
موافق	0.000	4.22	1.207	3.57	3	9	10	18	14	1- محاولة الجزائر التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية جاء كنتيجة للتغيرات الاقتصادية الجديدة ولتعزيز الإفصاح والشفافية.
موافق	0.000	7.21	0.765	3.98	-	3	7	32	12	2- توفر المعايير المحاسبية الدولية متطلبات إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها بشفافية في ظل تطبيق حوكمة الشركات.
موافق	0.000	8.71	0.702	4.19	-	2	3	32	17	3- يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية تتصف بالإفصاح والشفافية.
موافق بشدة	0.000	9.39	0.685	4.28	-	1	4	28	21	4- إذا تم تطبيق حوكمة الشركات بفعالية ستكون القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية مقبولة على نطاق عالمي وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.
موافق	0.000	5.72	1.003	3.78	2	3	13	23	13	5- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتقبة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
موافق	0.000	7.89	0.773	4.07	-	3	5	30	15	6- تعد الوظيفة المحاسبية والمالية من بين أهم المحددات الرئيسة لدرجة حوكمة الشركات وذلك من خلال تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية.
موافق بشدة	0.000	10.89	0.504	4.48	-	-	-	28	26	7- تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية مهمة بالنسبة

للمساهمين(المالكين).										
17	33	4	-	-	4.24	0.581	9.12	0.000	موافق	8-تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية أدلة إتصال بين المؤسسة ومختلف الشركاء.
36	14	3	1	-	4.57	0.690	11.57	0.000	موافق بشدة	9-ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل حتى يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين .
28	19	4	3	-	4.33	0.847	9.80	0.000	موافق بشدة	10-من وجهة نظركم يتعزز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية من خلال ضمان الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات.
المتوسط العام حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية										
					4.150	0.408	8.45	0.000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على (نتائج SPSS و Mini Tap16)

يظهر من خلال الجدول اعلاه المتعلق بقياس اراء المستجوبين حول مدى مساهمة حوكمة الشركات في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ومتوسطها الحسابي يقدر بـ (4.150) ويؤكد اكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) بالتالي تحقيق الفرضية H_1 التي تدل على أن حوكمة الشركات تساهم في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية عند مستوى معنوية 5%.

1- محاولة الجزائر التكيف مع المعايير المحاسبة الدولية جاء كنتيجة للتغيرات الإقتصادية الجديدة ولتعزيز الإفصاح والشفافية. فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي قدر بـ (3.57) ويؤكد اكثر النتائج اختبار Z والذي يؤكد على محاولة الجزائر التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية أنه جاء كنتيجة للتغيرات الإقتصادية الجديدة ولتعزيز الإفصاح والشفافية فهو يتجه نحو كفاءة أكبر من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) بالتالي تحقق الفرضية H_1 التي تدل على ان محاولة الجزائر التكيف مع المعايير المحاسبة الدولية جاء كنتيجة للتغيرات الإقتصادية الجديدة ولتعزيز الإفصاح والشفافية وهذا يؤدي إلى كفاءة أكثر عند مستوى معنوية 5% .

2- توفر المعايير المحاسبة الدولية متطلبات إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي (3.98) ويؤكد اكثر النتائج اختبار Z والذي يؤكد ان إفصاح عنها بشفافية في ظل تطبيق حوكمة

- الشركات وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية H_1 التي تؤكد توفير المعايير المحاسبية الدولية لمتطلبات إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية بنسبة معنوية 5%.
- 3- تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية فهي تتجه نحو الموافق بمتوسط حسابي (3.98) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z والذي تؤكد أنها تتصف بالإفصاح والشفافية من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية H_1 التي تؤكد توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء عند نسبة معنوية 5%.
- 4- ستكون القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية مقبولة على نطاق عالمي إذا تم تطبيق حوكمة الشركات بفعالية فهي تتجه نحو الموافق بشدة بمتوسط حسابي (4.28) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية H_1 التي تؤكد أنه إذا تم تطبيق حوكمة الشركات بفعالية ستكون القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية مقبولة على نطاق عالمي وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي عند نسبة معنوية 5%.
- 5- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتقبة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي، فهو يتجه نحو الموافق بمتوسط حسابي (3.78) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية H_1 وهي ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتقبة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي، عند نسبة معنوية 5%.
- 6- تعد الوظيفة المحاسبية والمالية من بين أهم المحددات الرئيسة لدرجة حوكمة الشركات وذلك من خلال تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية، والتي تتجه إلى موافق بمتوسط حسابي قدره (4.07) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z وذلك من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية H_1 تعد الوظيفة المحاسبية والمالية من بين أهم المحددات الرئيسة لدرجة حوكمة الشركات وذلك من خلال تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية عند مستوى معنوية 5%.
- 7- تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية مهمة بالنسبة للمساهمين (المالكين) فهي تتجه نحو موافق بشدة بمتوسط حسابي (4.48) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z الذي يؤكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) وبالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية مهمة بالنسبة للمساهمين (المالكين) عند مستوى معنوية 5%.

8- تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية أدلة إتصال بين المؤسسة ومختلف الشركاء، فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي (4.24) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z والذي يتأكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) بالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أن تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية أدلة إتصال بين المؤسسة ومختلف الشركاء عند مستوى معنوية 5%.

9- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل كفاء ومؤهل حتى يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين فهو يتجه نحو موافق بمتوسط حسابي قدره (4.57) ويؤكد أكثر نتائج اختبار Z والذي يؤكد من خلال قيمة p التي تقدر بـ (0.00) بالتالي تحقيق الفرضية البديلة H_1 التي تدل على أنه ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل كفاء ومؤهل حتى يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين عند مستوى معنوية 5%.

10- يتعزز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية من خلال ضمان الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات، يتجه نحو موافق بشدة بمتوسط حسابي قدر بـ (4.33) ويؤكد أكثر النتائج اختبار Z والذي يؤكد من خلال قيمة p المقدرة بـ (0.00) بالتالي تحقق الفرضية H_1 التي تدل على أنه يتم تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية من خلال ضمان الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

بعد ادخال المعلومات للبرنامج الاحصائي تم حساب معامل الارتباط وتحليل تباين خط الانحدار، ودراسة معاملات خط الانحدار.

أولاً: معامل الارتباط.

الجدول رقم (3-16): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

نموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.476	0.227	0.212	0.32411

المصدر: من اعداد الطالبتين (بناء على نتائج spss 21)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط الخطي بين أسس تطبيق قواعد الحوكمة ومقومات الإفصاح والشفافية هو (47.6%) حيث تساهم أسس تطبيق قواعد الحوكمة بنسبة 22.7% في مقومات الإفصاح والشفافية والنسبة المتبقية تتدخل فيها عوامل أخرى لم تدخل في الدراسة.

ثانيا: تحليل تباين خط الانحدار.

- اختبار الفرضية:

H_0 = الفرضية الصفرية: تعبر على أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات لا تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5%.

H_1 = الفرضية البديلة: تعبر على أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-17): يوضح تحليل تباين خط الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة محسوبة sig
الانحدار	1.603	1	1.603	15.262	0.000
الخطأ	5.463	52	0.105		
المجموع	7.066	53			

المصدر: من إعداد الطالبتين (بناء على مخرجات برنامج Spss 21)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 1.603 ومجموع مربعات البواقي هو 5.463 ومجموع المربعات الكلي يساوي 7.066، درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 52 ، معدل مربعات الانحدار هو 1.603 ومعدل مربعات البواقي هو 0.105، قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار فيشر هو 15.262 موجب.

في الأخير نلاحظ أن قيمة $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تعبر على أن أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات لا تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5% ، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية 5%.

ثالثا: دراسة معاملات خط الانحدار.

الجدول التالي: يوضح قيم معاملات خط الانحدار.

الجدول رقم (3-18): يوضح قيم معاملات خط الانحدار

نموذج	معاملات غير محددة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	A	الخطأ المعياري	بيتا		
ثابت	2.427	0.416		5.835	0.000
المحور الأول	0.400	0.102	0.476	3.907	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين (بناءً على مخرجات برنامج Spss 21)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الثابت يساوي 2.427 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم:

$$Y = a + b x_i$$

حيث x_i : تمثل عناصر حوكمة الشركات

عند دراسة قيمة sig للمحور المستقل أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات نجدها معنوية بـ:

0.000، أي أقل من 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 فتصبح معادلة

الانحدار مبدئياً كمايلي:

$$Y=2.427+0.400X$$

وبالتالي نستنتج أن أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية.

خلاصة:

كان الهدف من دراستنا الميدانية هو الوقوف على دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وهذا من خلال إظهار أن أسس تطبيق قواعد حوكمة الشركات تساهم في دعم مقومات الإفصاح والشفافية، وأن حوكمة الشركات تساهم في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأنه توجد نجاعة لحوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية.

فبعد توزيع 65 استمارة استبان على افراد العينة منها 54 استمارة مسترجعة ومنها 11 استمارة غير صالحة للإسترجاع وهذا راجع لعدة أسباب، وتحليل نتائجه لمعرفة مدى مطابقته للدراسة النظرية، توصلت هذه الدراسة إلى:

* تسعى الشركة إلى تحقيق الحوكمة من خلال تطبيق آليات والأسس والقواعد.

* أن هناك علاقة ارتباط بين الإفصاح والشفافية من جهة وبين حوكمة الشركات من جهة ثانية، فالإفصاح

والشفافية تعتبر من مبادئ الحوكمة، فهي تؤدي إلى تسهيل عملية الإفصاح المحاسبي والمالي.

* نجاعة حوكمة الشركات تساهم في زيادة وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، وبالتالي تحقق نتائج أعمال عالية.

* في ظل المعايير المحاسبية الدولية يتم تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية بالاعتماد على قواعد حوكمة الشركات.

وبالتالي نستنتج مما سبق أن نقل المعلومات المالية والمحاسبية في عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية لها نفس أهمية هذه المعلومات، إضافة إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة الشركة من خلال الإفصاح عن التقارير المالية التي تتسم بارتفاع درجة الثقة والقابلية للمقارنة مع غيرها من التقارير، وتدعيم الثقة في الشركات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل أداء مالي في الشركات علاوة على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية لضمان حماية حقوق المساهمين.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من إقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات، وأزمة شركة إنرون (Enron) الأمريكية وشركات أخرى، وبعد القيام بدراسات والوقوف على حقيقة تلك الأزمات ومسبباتها، تمّ التوصل إلى نتيجة مفادها إفتقار تلك الإقتصاديات وتلك الشركات إلى أنظمة حقيقية تتوافق ومبادئ الإدارة المعاصرة التي تتطلب الشفافية في التعامل والإحترام الضروري لحقوق الآخرين وإحساس المسؤولين والمديرين بمسؤولياتهم تجاه الشركات وتجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جدّ متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية، وما لها من مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الإفصاح والشفافية وهذا وفق معايير المحاسبة الدولية، وعلاج ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى إهمال المسؤولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين، هذه الأسباب عاجلتها موثيق الحوكمة التي تمّ إصدارها من طرف الدول والشركات لسدّ الثغرات السابقة، حيث أنّ ذلك يعود بالفائدة والمصلحة على الشركات وأصحاب المصالح وعلى الإقتصاد ككل. فالإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية، يعدّ أمراً ضرورياً في العصر الحالي نظراً لما تحتويه هذه المعايير من إيجابيات عديدة، حيث تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الإقتصادية للأحداث كما تتميز البيانات المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها تفيد مختلف الأطراف المستفيدة منها.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع "دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية" حاولنا معالجة إشكالية البحث والتي كان فيها التساؤل الرئيسي كما يلي:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم قواعد حوكمة الشركات في تعزيز إفصاح وشفافية المعلومات

المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية؟.

توصلنا من خلال دراستنا إلى بعض النتائج وهي كالآتي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى: من خلال الدراسة النظرية يتضح أن حوكمة الشركات هي تقييم للصلاحيات والمسؤوليات بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، وهي مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركة، ومجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي بموجبها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات على المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي نصت على أنه يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية تطبيق القواعد الحوكمة التي تضبط الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية لأنها تساهم في إصدار كل المعلومات المالية والمحاسبية عنها، وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومقومات الإفصاح والشفافية حيث كان معامل الارتباط 0.476 وهو طردي متوسط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

على ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على مختلف العينات، والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- على الشركات الحرص على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمستوى محدود وذلك من خلال توفر هيكل تنظيمي فعال يضبط مختلف جوانب الحوكمة وكذا توفر قوانين واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق المصلحة العامة.
- أن هناك علاقة طردية بين المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح والشفافية بمعنى أن القوائم المالية بشكل العام كلما كانت تتضمن القواعد والأسس التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية كلما كانت درجة ومستوى الإفصاح والشفافية عالية.
- أن حوكمة الشركات تطبق بتوفر الإفصاح والشفافية في ظل وجود المعايير المحاسبية الدولية فتكون المعلومات المعلن عنها صادقة وشفافة وتبين الوضعية الحقيقية لشركة ونتائج أعمالها وبالتالي تتولد لدى المستثمر الرغبة في المساهمة والمشاركة برأس مال دون الخوف وبالتالي تكون هناك زيادة في جذب رؤوس الأموال .
- بوجود الحوكمة تتحقق الإفصاح والشفافية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وأيضا وفقا للمعايير المحاسبة المعمول بها في أي دولة فالعلاقة بين الحوكمة والمعايير علاقة تأثر وتأثير.
- بوجود الحوكمة تتعزز الإفصاح والشفافية وهذا في اطار معايير المحاسبة الدولية وهذا يثبتته إختبار Z و P عند مستوى معنوية 5%.
- أن حوكمة الشركات تساهم في الإرتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبة الدولية عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود حوكمة هذا دليل عن عدم وجود معلومات واضحة وافصاح دقيق وشفاف للمعلومات المالية والمحاسبية وهذا يثبتته إختبار Z و P عند مستوى معنوية 5%.

3 - توصيات الدراسة:

بناءً على ماتم التوصل اليه من نتائج هذه الدراسة، سنحاول اقتراح أهم التوصيات التي يمكن التأكيد عليها وهي كالتالي:

- الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة.
- يمكن الفصل بين الملكية والإدارة في الشركة بما يضمن توفر إدارة كفؤة ومستقلة .
- ضرورة التزام الشركة بقانون الشركات المساهمة في البورصة، وهذا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- تحقيق العدالة المتساوية بين المساهمين في الحصول على المعلومات والحقوق الأخرى.
- يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور أصحاب المصالح، وهذا بقيام الشركات بالدعم المالي والمعنوي الكافي لتطبيق الجيد لمبدأ الإفصاح والشفافية.
- التأكيد على الإفصاح الكامل الذي لا يقتصر على المعلومات الجوهرية، بل يشتمل على المعلومات الأخرى التي تؤدي مباشرة الى إتخاذ القرارات المالية السليمة، والرفع من الأداء المالي للمؤسسة.
- العمل على إحداث هيئة مستقلة عن الحوكمة تتولى عملية السهر على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والسهر كذلك على مراقبة الالتزام بها من طرف المؤسسات المعنية، وأن يتم تمويلها ماليا وماديا.

4- آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في بحثنا هذا دور حوكمة الشركات في تعزيز إفصاح وشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وإن التعرض لمثل هذا الموضوع لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة وعليه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة منا وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة والممكنة في هذا المجال، ولهذا الغرض تم التطرق إلى آفاق البحث التالية:

- دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء المؤسسة الاقتصادية.
- مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية بالشركات.
- تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في ظل مبادئ حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية :

1) القرآن الكريم:

1- سورة البقرة، الآية، 187.

2) الكتب باللغة العربية:

2- أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

3- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

4- امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية مع تطبيق العملي المعايير المحاسبية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

5- حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

7- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات مفاهيم ومبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007.

8- طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية ومقارنة مع المعايير الأمريكية، بريطانيا ومصر، الناسخ للكمبيوتر والطباعة، ط2، 2001.

9- طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية وبريطانية وعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا باغنيم الابراهيمية، الإسكندرية، ج1، 2006.

10- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بدون بلد، 2007.

11- محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005 .

12- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

13- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر)، دار الشروق، مصر، 2007.

14- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

15- محمد عبد العزيز خليفة، وآخرون، شرح معايير المحاسبة الدولية المصرية، وتطبيقاتها الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم 503، ج1، ط1، مركز فجر للطباعة، 1998.

16- محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية الدولية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر.

17- محمد محمود يوسف، محاسبة تكلفة النشاط وتخصيص الموارد في ظل نظرية الوكالة، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة قطر.

18- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2008.

19- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

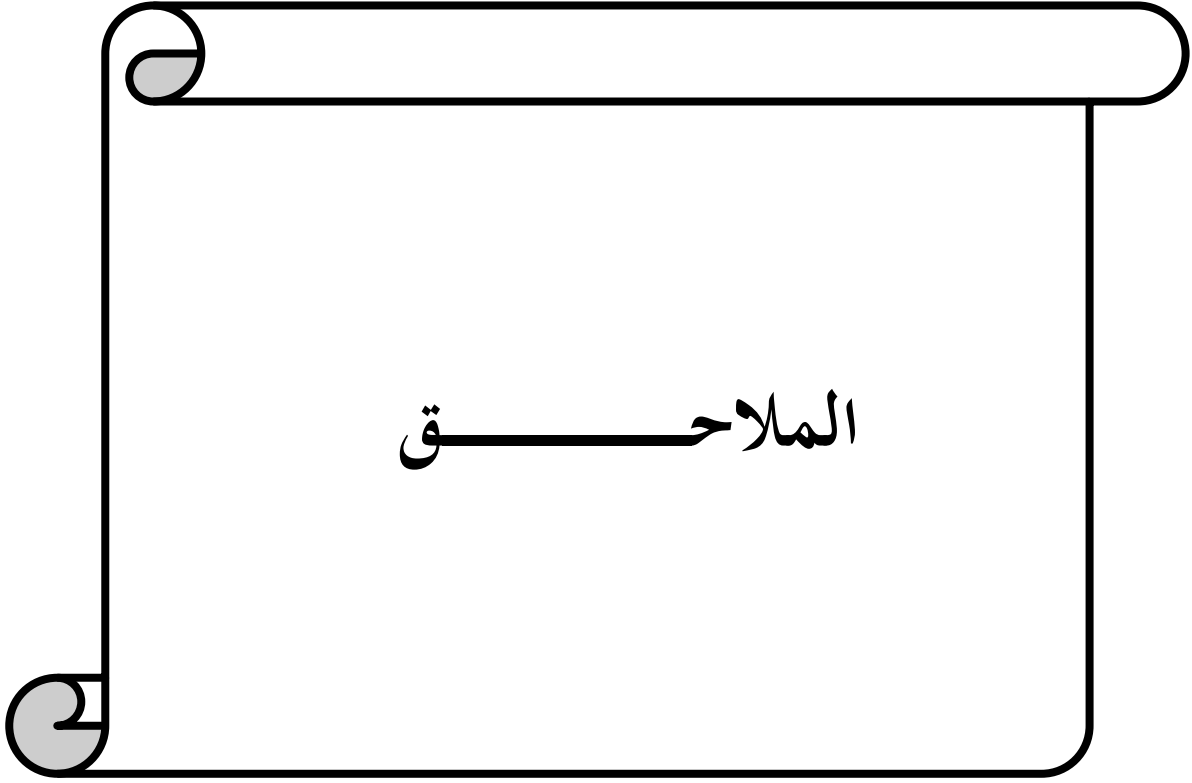
20- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2008.

21- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

22- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

- 23- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، المؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 3) الأطروحات والرسائل الجامعية:
✓ الأطروحات:
- 24- حواس صلاح، التوجيه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 25- مدني بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
✓ الماجستير:
- 26- حسين عبد الحليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتحليل مالي، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية- الدنمارك، 2012/2011.
- 27- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 / 2010.
- 28- عبيدي نعيمة، دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.
- 29- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، ماجستير، تخصص مالية ومحاسبه، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008.
- 30- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 1430هـ/2009م.
- 31- فكري عبد الغني محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسات في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2008.
✓ الماجستير:
- 32- رياض بوخالفة، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية، مذكرة: ماستر، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.
- 33- مريم سعادة، دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.
- 4) الدوريات والمجلات
- 34- أبو العطاء نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، مصر، 2003.
- 35- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، بدون تاريخ نشر.
- 36- محمد عبد الحليم، حوكمة الشركات «تعريف مع اطلالة إسلامية»، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، جامعة الأزهر، 23 أبريل 2005.
- 5) المؤتمرات والملتقيات والندوات:
- 37- الحفناوي شوقي عبد العزيز، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات أبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جزء 2، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005.

- 38- بروش زين الدين، دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلته في ملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
- 39- بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلته بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي.
- 40- بن الطاهر حسين، بو طلالة محمد، مداخلته بعنوان دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/07/2012.
- 41- جميل أحمد، سفير محمد، مداخلته بعنوان تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/07/2012.
- 42- جودي محمد رمزي، مداخلته بعنوان اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/07/2012.
- 43- زرار العياشي، مداخلته بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، يومي 07/08/2010.
- 44- شركات طلال أبو غزالة وشركاه الدولية، الشفافية، المنتدى المالي والمحاسبي.
- 45- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية في ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
- 46- ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005.
- (6) المواقع الإلكترونية:
- 47- (24/03/2016)، 21:44، تاريخ المشاهدة، منتدى المحاسب العربي، <http://www.accdiscussion.com>
- 48- (2016-2-15)، 10:39، تاريخ المشاهدة، نشأة ومفهوم معايير المحاسبة الدولية، PDF، <http://www.cham.org/>
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:
- (1) الكتب باللغة الأجنبية:
- 49- Bergert J. La personnalité normale et pathologique, Les structures mentales, le caractère, les symptômes, 2^{ème} édition, DUNOD, paris, 1995.
- 50- Gérard Lécivain, management des organisations et stratégies : Pouvoir et gouvernance dans l'organisation, dossier N°5, université de littoral, paris.
- 51- Hêla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13^{eme} conférence de l'AIMS, normandie-vallée de seine, 2-4 juin, paris, 2004.
- 52- Thierry wideman goiran et Frédéric perier et François lépineux, développement durable et gouvernement d'entreprise: un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003.



الملحق رقم: (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

السنة: ثانية ماستر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق محاسبي

قسم علوم تسيير

في إطار اعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حول "دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية" دراسة ميدانية، نود من سيادتكم الإجابة على جميع أسئلة الاستبيان بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن نستخدم إلا في إطار البحث العلمي فقط.

الطالبان: قعري دنيا فقيري عفاف

القسم الأول: معلومات عامة

ضع علامة (x) في الخانة المناسبة

1-العمر

- ☐ أقل من 25 سنة
- ☐ من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة
- ☐ من 35 سنة إلى أقل من 50 سنة
- ☐ أكثر من 50 سنة

2-الدرجة العلمية:

- ☐ ليسانس
- ☐ شهادة في التخصص
- ☐ ماستر
- ☐ أخرى
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراء

3-التخصص العلمي:

☐ مالية

☐ محاسبة

☐ أخرى

☐ تدقيق محاسبي

4-الوظيفة

☐ خبير محاسبي

☐ أستاذ جامعي

☐ محاسب معتمد

☐ محافظ حسابات

☐ أخرى

5-الخبرة:

☐ من 5 سنوات إلى 9 سنوات

☐ أقل من 5 سنوات

☐ أكثر من 15 سنة

☐ من 10 سنوات إلى 15 سنة

القسم الثاني: معلومات خاصة بالدراسة

المحور الأول: أسس تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- هل في رأيك تطوير هيكل قواعد الحوكمة يضمن تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.					
2-تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة بمبادئ حوكمة الشركات وقواعدها.					
3-تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات يتم بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.					
4- يقوم مجلس الإدارة بأداء مهامه المنوط به حسب قواعد حوكمة الشركات.					
5- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة العمود الفقري في نجاح وفعالية حوكمة الشركات.					
6- يجب أن يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً يعرض على المساهمين بشكل يلخص مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.					
7- من الضروري أن يتناسب مقدار الإفصاح في الشركات مع متطلبات قواعد الحوكمة.					
8- تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات بتوفر إطار تنظيمي فعال.					
9- وجود قنوات لنشر المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة.					
10- يعامل جميع المساهمين المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.					

المحور الثاني: مقومات الإفصاح والشفافية

المبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يضمن الإفصاح حفظ حقوق المساهمين واجتذاب رؤوس الأموال.					
2- ضرورة إفصاح المراجع الخارجي عن وجود تلاعبات أو ممارسات خاطئة أو سلوك غير أخلاقي للمساهمين.					
3- يتم الإفصاح عن جميع عناصر وبنود المركز المالي بدون استثناء وبكل شفافية					
4- يتم الإفصاح لجميع المساهمين عن ملكية الأسهم بجميع فئاتهم .					
5- يتم الإفصاح للمديرين التنفيذيين عن المكافأة وكيفية اختيارهم.					
6- يتم الإفصاح عن ما اذا كانت هناك مخاطر جوهرية متوقعة.					
7- يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي والذي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة .					
8- يتم الإفصاح والشفافية عن ما إذا كان هناك نظام رقابة داخلي كفء وفعال يتصف بالموضوعية في الكشف عن مواطن القوة والضعف داخل الشركة.					
9- مسؤولية الإفصاح والشفافية تقع أساسا على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .					
10- إن تحسين درجات الإفصاح والشفافية والوضوح يؤدي بضرورة إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات.					
11- إن المعاملات المتكافئة للمساهمين يساعد على الإفصاح والشفافية.					
12- إن دور أصحاب المصالح يكمن في تعزيز الإفصاح والشفافية .					

المحور الثالث: مدى نجاعة حوكمة الشركات في تعزيز الافصاح والشفافية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تتسع حوكمة الشركات لتشمل: إدارة المؤسسة وتعظيم أداؤها وتنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول.					
2- تطور وارتقاء الحوكمة يكون نتيجة توفر وصف وظيفي وهيكل تنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.					
3- تتحقق مصالح الجمهور في الشركات بتوفر تشريعات وقوانين واضحة.					
4- وجود الإفصاح الدقيق يساهم في تكوين إطار فعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد.					
5- في الواقع حوكمة الشركات توفر للمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة وإقتراح الحلول المناسبة.					
6- تساعد مبادئ الحوكمة الفعالة في الحد من التلاعبات والاختلاسات من طرف المسيرين على حساب المساهمين.					
7- من وجهة نظرهم هناك ضرورة ملحة لتطبيق أسس ومبادئ حوكمة في الشركات.					
8- يتطلب تعزيز الإفصاح والشفافية ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات					
9- تضمن مبادئ حوكمة الشركات عدم التداخل والتضارب بين رؤساء المصالح وأعضاء مجلس وجميع الأطراف الأخرى، على عدم عرقلة سيرورة جميع المهام الإدارية.					

المحور الرابع: مدى مساهمة حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية وفق

معايير المحاسبة الدولية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- محاولة الجزائر التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية جاء كنتيجة للتغيرات الإقتصادية الجديدة ولتعزيز الإفصاح والشفافية.					
2- توفر المعايير المحاسبية الدولية متطلبات إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها بشفافية في ظل تطبيق حوكمة الشركات.					
3- يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية تتصف بالإفصاح والشفافية.					
4- اذا تم تطبيق حوكمة الشركات بفعالية ستكون القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية مقبولة على نطاق عالمي وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.					
5- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتقبة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.					
6- تعد الوظيفة المحاسبية والمالية من بين أهم المحددات الرئيسة لدرجة حوكمة الشركات وذلك من خلال تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية.					
7- تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية مهمة بالنسبة للمساهمين(المالكين).					
8- تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية أدلة إتصال بين المؤسسة ومختلف الشركاء.					
9- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل حتى يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين .					

					10- من وجهة نظركم يتعزز الإفصاح والشفافية وفق معايير المحاسبة الدولية من خلال ضمان الأسس اللازمة لتنفيذ إطار حوكمة الشركات.
--	--	--	--	--	--

الملحق رقم: (02)

قائمة المحكمين الاستبانة.

الرقم	الأستاذ	الجامعة
1	بشير بن عمر	أستاذ جامعي بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.
2	عامر الحاج	أستاذ جامعي لقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
3	سالمـي محمد الدينوري	أستاذ دكتور جامعي بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.
4	خليدة عايـي	أستاذة جامعية بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.
5	عزة لزهر	أستاذ دكتور جامعي بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.
6	ناصر ضو	أستاذ جامعي بقسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.
7	بن خليفة بلقاسم	أستاذ دكتور جامعي بقسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـ خـ خـ بالوادي.

الملحق رقم: (03)

العمر	Effectifs	Pourcentage
أقل من 25 سنة	5	9.3
من 25 إلى أقل من 35 سنة	20	37.0
من 25 إلى أقل من 35 سنة	15	27.8
Validé أكثر من 50 سنة	14	25.9
Total	54	100.0

الدرجة	Effectifs	Pourcentage
ليسانس	9	16.7
ماستر	7	13.0
ماجستير	11	20.4
Validé دكتوراه	22	40.7
شهادات في التخصص	5	9.3
Total	54	100.0

التخصص	Effectifs	Pourcentage
محاسبة	23	42.6
تدقيق محاسبي	7	13.0
مالية	8	14.8
Validé أخرى	16	29.6
Total	54	100.0

الوظيفة	Effectifs	Pourcentage
أستاذ جامعي	19	35.2
محافظ حسابات	11	20.4
خبير محاسبي	4	7.4
Validé محاسب معتمد	8	14.8
أخرى	12	22.2
Total	54	100.0

الخبر	Effectifs	Pourcentage
أقل من 5 سنوات	9	16.7
من 5 سنوات إلى 9 سنوات	21	38.9
Validé من 10 سنوات إلى 15 سنة	15	27.8
أكثر من 15 سنة	8	14.8
5	1	1.9
Total	54	100.0

a1	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
محايد	3	5.6
موافق	25	46.3
Validé موافق بشدة	25	46.3
Total	54	100.0

a2	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	1	1.9
موافق غير	9	16.7
Validé محايد	16	29.6
موافق	15	27.8
موافق بشدة	13	24.1
Total	54	100.0

a3	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	5	9.3
غير موافق	10	18.5
Validé محايد	4	7.4
موافق	25	46.3
موافق بشدة	10	18.5
Total	54	100.0

a4	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	5	9.3
غير موافق	6	11.1
Validé محايد	10	18.5
موافق	12	22.2
موافق بشدة	21	38.9
Total	54	100.0

a5	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	4	7.4
محايد	9	16.7
Validé موافق	27	50.0
موافق بشدة	14	25.9
Total	54	100.0

a6	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
موافق	24	44.4
Validé موافق بشدة	29	53.7
Total	54	100.0

a7	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	2	3.7
محايد	3	5.6
Validé موافق	30	55.6
موافق بشدة	19	35.2
Total	54	100.0

a8

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	2	3.7
محايد	3	5.6
موافق	31	57.4
موافق بشدة	18	33.3
Total	54	100.0

a9

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	1	1.9
غير موافق	2	3.7
محايد	3	5.6
موافق	30	55.6
موافق بشدة	18	33.3
Total	54	100.0

b1

	Effectifs	Pourcentage
محايد	4	7.4
موافق	21	38.9
موافق بشدة	29	53.7
Total	54	100.0

b2

	Effectifs	Pourcentage
محايد	2	3.7
موافق	19	35.2
موافق بشدة	33	61.1
Total	54	100.0

b3

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	1	1.9
محايد	5	9.3
موافق	22	40.7
موافق بشدة	26	48.1
Total	54	100.0

b4

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
محايد	8	14.8
موافق	25	46.3
موافق بشدة	20	37.0
Total	54	100.0

b5

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	4	7.4
محايد	9	16.7
موافق	26	48.1
موافق بشدة	15	27.8
Total	54	100.0

b6

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
محايد	8	14.8
موافق	28	51.9
موافق بشدة	17	31.5
Total	54	100.0

b7

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	1	1.9
غير موافق	3	5.6
محايد	17	31.5
موافق	24	44.4
موافق بشدة	9	16.7
Total	54	100.0

b8

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	4	7.4
محايد	5	9.3
موافق	32	59.3
موافق بشدة	13	24.1
Total	54	100.0

b9

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	1	1.9
غير موافق	5	9.3
محايد	14	25.9
موافق	25	46.3
موافق بشدة	9	16.7
Total	54	100.0

b10

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	4	7.4
محايد	2	3.7
موافق	38	70.4
موافق بشدة	10	18.5
Total	54	100.0

b11

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	5	9.3
محايد	10	18.5
موافق	31	57.4
موافق بشدة	8	14.8
Total	54	100.0

b12

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	2	3.7
غير موافق	8	14.8
محايد	8	14.8
موافق	20	37.0
موافق بشدة	16	29.6
Total	54	100.0

c1			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	غير موافق	1	1.9
	محايد	1	1.9
	موافق	32	59.3
	موافق بشدة	20	37.0
	Total	54	100.0

c2		
	Effectifs	Pourcentage
Valide	غير موافق	23.7
	محايد	7.4
	موافق	57.4
	موافق بشدة	31.5
	Total	54100.0

c3			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	غير موافق	2	3.7
	محايد	9	16.7
	موافق	19	35.2
	موافق بشدة	24	44.4
	Total	54	100.0

c4			
		Effectifs	Pourcentage
Valide	غير موافق	1	1.9
	محايد	1	1.9
	موافق	30	55.6
	موافق بشدة	22	40.7
	Total	54	100.0

c5			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	غير موافق	1	1.9
	محايد	8	14.8
	موافق	25	46.3
	موافق بشدة	20	37.0
	Total	54	100.0

c6			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	محايد	3	5.6
	موافق	23	42.6
	موافق بشدة	28	51.9
	Total	54	100.0

c7		
	Effectifs	Pourcentage
Valide	محايد	23.7
	موافق	31.5
	موافق بشدة	64.8
	Total	100.0

c8			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	محايد	1	1.9
	موافق	28	51.9
	موافق بشدة	25	46.3
	Total	54	100.0

c9		
	Effectifs	Pourcentage
Valide	غير موافق بشدة	1.9
	محايد	13.0
	موافق	33.3
	موافق بشدة	51.9
	Total	100.0

d1		
	Effectifs	Pourcentage
Vali de	غير موافق بشدة	35.6
	غير موافق	916.7
	محايد	1018.5
	موافق	1833.3
	موافق بشدة	1425.9
	Total	54100.0

d2			
	Effectifs	Pourcentage	
Valide	غير موافق	3	5.6
	محايد	7	13.0
	موافق	32	59.3
	موافق بشدة	12	22.2
	Total	54	100.0

d3		
	Effectifs	Pourcentage
Valide	غير موافق	23.7
	محايد	35.6
	موافق	3259.3
	موافق بشدة	1731.5
	Total	54100.0

d4

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
محايد	4	7.4
موافق	28	51.9
موافق بشدة	21	38.9
Total	54	100.0

d5

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق بشدة	2	3.7
غير موافق	3	5.6
محايد	13	24.1
موافق	23	42.6
موافق بشدة	13	24.1
Total	54	100.0

d6

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	3	5.6
محايد	5	9.3
موافق	31	57.4
موافق بشدة	15	27.8
Total	54	100.0

d7

	Effectifs	Pourcentage
موافق	28	51.9
موافق بشدة	26	48.1
Total	54	100.0

d8

	Effectifs	Pourcentage
محايد	4	7.4
موافق	33	61.1
موافق بشدة	17	31.5
Total	54	100.0

d9

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	1	1.9
محايد	3	5.6
موافق	14	25.9
موافق بشدة	36	66.7
Total	54	100.0

d10

	Effectifs	Pourcentage
غير موافق	3	5.6
محايد	4	7.4
موافق	19	35.2
موافق بشدة	28	51.9
Total	54	100.0

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الخبرة	54	2.46	1.004
a1	54	4.37	.681
a2	54	3.56	1.093
a3	54	3.46	1.255
a4	54	3.70	1.341
a5	54	3.94	.856
a6	54	4.50	.607
a7	54	4.22	.718
a8	54	4.20	.711
a9	54	4.15	.833
a10	54	4.26	.894
b1	54	4.46	.636
b2	54	4.57	.570
b3	54	4.33	.801
b4	54	4.19	.754
b5	54	3.96	.868
b6	54	4.13	.728
b7	54	3.69	.886
b8	54	4.00	.801
b9	54	3.67	.932
b10	54	4.00	.727
b11	54	3.78	.816
b12	54	3.74	1.152
c1	54	4.31	.609
c2	54	4.17	.720
c3	54	4.20	.855
c4	54	4.35	.619
c5	54	4.19	.754
c6	54	4.46	.605
c7	54	4.61	.564
c8	54	4.44	.538
c9	54	4.33	.847
d1	54	3.57	1.207
d2	54	3.98	.765
d3	54	4.19	.702
d4	54	4.28	.685
d5	54	3.78	1.003
d6	54	4.07	.773
d7	54	4.48	.504
d8	54	4.24	.581
d9	54	4.57	.690
d10	54	4.33	.847
N valide (listwise)	54		

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.602	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.634	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.557	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.685	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.848	41

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	MA ^b	.	Entrée

- a. Variable dépendante : Mb
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.476 ^a	.227	.212	.32411

- a. Valeurs prédites : (constantes), MA

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1.603	1	1.603	15.262	.000 ^b
	Résidu	5.463	52	.105		
	Total	7.066	53			

- a. Variable dépendante : Mb
b. Valeurs prédites : (constantes), MA

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2.427	.416		5.835	.000
	MA	.400	.102	.476	3.907	.000

- a. Variable dépendante : Mb

